مفهوم الاتساع عند سيبويه
« وأثره في القاعدة النحوية »

للدكتـــــوره

عيشة أبوالفتوح سيدأحمدالحداد

المدرس بقسم اللغويات

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات

بالإسكندرية - جامعة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه وسلم .

وبعد .....

فمن المُسلم به عند أهل هذا العلم إمامة سيبويه ، وعلو كتابه فى هذا العلم فكتاب سيبويه هو الصرح الكبير الذى لم يصل لمثله أحد، وقدعُرَف كتاب سيبويه من قديم الزمان إلى يومنا هذا بهذا الاسم على حين كان العلماء فى عصره، وقبل عصره يسمون كتبهم فهذا الخليل بن أحمد يؤلف كتاباً فى اللغة، ويسميه (العين)، وقد يكون السبب فى عدم تسمية سيبويه لكتابه أنه رحمه الله اختُضُر شاباً فلم يتمكن من إعادة النظر فيه وإتمامه. (١)

ومن أهمية هذا الكتاب أن الناس قديماً كانوا يطلقون عليه (قرآن النحو).

وكان المبرد يقول: " إذا أراد أحد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه يقول له هل ركبت البحر تعظيماً له واستعظاماً لما فيه. (٢)

وقد بلغ من إعجاب أبى عمر الجرمى أنه كان يقول:

أنا مذ ثلاثون سنة أفتى الناس فى الفقه من كتاب سيبويه. (٣)

وقد كتب غير واحد (٤) من العلماء فى منهج الكتاب منهم الأستاذ على النجدى ناصف حيث يقول :

وقد نهج سيبويه منهج الفطرة والطبع فهو يدرس أساليب الكلام فى الأمثلة والنصوص يكشف عن الرأى فيها صحةُ أو خطأ، أو حسناً أو قبحاً...

---

(١) راجع إنباه الرواة ٣٤٧/٢.

(٢) مقدمة كتاب سيبويه ص٥.

(٣) نفس المرجع ٣٤٨/٢.

(٤) راجع سيبويه إمام النحاة للأستاذ على النجدى ناصف ومقدمة شرح الرمانى الدكتور/مازن المبارك ومنهج سيبويه بين المعيارية والوصفية للأستاذ الدكتور/محمد يسرى زعير.

وأنه فى تصنيفه الكتاب كان يتجه إلى فكر الباب كما يتمثل له فيستحضرها، ويضع المعالم لها ، ويتعرف حاجتها من الأمثلة والنصوص فيجمعها ، ويصنفها ، ثم يعرضها جملة وآحاداً ، وينظر فيها تصعيداً وتصويباً ، وفى خلال ذلك يوازن ويقيس ويستفتى الذوق، ويستشهد الشواهد ويلتمس العلل ، ويروى القراءات... واللغة عنده دائماً وحدة متماسكة يفسر بعضها بعضاً ويقاس بعضها على بعض. (١)

ولقد لقى كتاب سيبويه منذ ظهوره حظاً سعيداً لدى العلماء وقديماً قالوا:- إن الكتب تشقى، وتسعد كالإنسان يشقى ويسعد وتلك السعادة كانت متمثلة فى أصالة البنيان ومتانة التكوين.

وقد أدى إلينا التاريخ منذ القرن الثالث الهجرى إلى القرن التاسع أسماء طائفة من كبار العلماء قاموا على خدمة هذا الكتاب بين شرحٍ له أو تعليقٍ عليه أو تفسيرِ لأبياته ، أو كلامِ على أبنيته ، ومنهم المشارقة والمغاربة والأندلسيون والمصريون. (٢)

فمن الذين شرحوه :

١- أبو الحسن سعيد بن مسعود ت ٢١٥ هـ تلميذ سيبويه.
٢- أبو عثمان بكر بن محمد المازنى البصرى ت ٢٤٨ هـ.
٣- أبو بكر السراج ت ٣١٦ هـ.
٤- أبو بكر محمد على إسماعيل المعروف بمبرمان ت ٣٤٥ هـ.
٥- ابن درستويه وهو عبد الله بن جعفر عن درستوريه ت٤٣٧هـ.
٦- أبو سعيد السيرافى حسن بن عبد الله المرزبان ت ٣٦٨هـ وغيرهم كثير.

وممن شرح مشكلاته ، ونكته وأبياته أبو عمر الجرمى ت ٢٢٥هـ، وأبوإسحاق الزيادى ت ٢٤٩هـ، وأبو حاتم السجستانى ت٢٥٠هـ، وأبوالعباس

(١) سيبويه إمام النحاة ص١٦٤.
(٢) إنظر مقدمة كتاب سيبويه ١/٣٧ – ٤٥.

المبرد ت ٢٨٥هـ، وأبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ت ٢٩١هـ ، وأبو العلاء المعرى، وابن الطراوة والمالقى وغيرهم.

وممن شرح شواهده المبرد ت ٢٨٥هـ ، وابن النحاس ت ٣٣٨هـ وابن ميرمان ٣٤٥هـ ، والأعلم الشمنترى ت ٤٧٦هـ، والزمخشرى ت ٥٣٨هـ، والعكبرى ت ٦١٦هـ وغيرهم واختصره الجرمي ، والعكبرى ت ٦١٦هـ، وأبوحيان الأندلسى ت ٧٤٥هـ، وألف إعتراضات عليه المبرد وابن الطراوة ت ٥٢٨هـ ، وابن الصائع ت ٦٨٠هـ [(١)] .

والذى يتأمل كتاب سيبويه يشهد لطائف معانيه ودقائق مصطلحاته التى ما زالت موجودة إلى اليوم ، ولقد لفت نظرى استخدامه لمصطلحات ومفاهيم تدل على مرونة اللغة فمن ذلك قوله– هذا قوى وهذا ضعيف ،وهذا يقوى قليلاً، وهذا يضعف كثيراً.

وهذا خفيف ، وهذا أخف وهذا حسنٌ وهذا أحسن ومن هذا القبيل المفهوم الذى ندرسه فى بحثنا هذا وهو الاتساع ، أو التوسع ، وكثيراً ماوجدته يقول : هم يتوسعون ، وعلى وجه الاتساع ، وهذا على سعة الكلام ، وكان لهذا المفهوم أكبر الأثر فى القاعدة النحوية وهذا ما ندركه من خلال هذا البحث .

وينقسم هذا البحث إلي أربعة مباحث:

المبحث الأول: الاتساع **فى** الظرف **وأساليبه.**

المبحث الثانى: الاتساع **فى** المصدر **وحالاته.**

المبحث الثالث: الاتساع **فى** باب **الإضافة وصوره.**

المبحث الرابع: الاتساع **فى** الحروف.

ثم الخاتمة وفيها نتائج البحث.

ثم الفهارس الفنية .

(١) مقدمة كتاب سيبويه ١/٣٧–٤٣ تحقيق عبد السلام هارون.

تمهيد فى التعريف بمصطلح الاتساع

الإتساع فى اللغة:-

مادة "وسع " الواو والسين والعين تدل على خلاف الضيق ، والعسر يقال وسع الشيء واتسع ، والوسع الغنى، والله لواسع أى الغنى والوسع الجدد ، والطاقة، وهو ينفق على قدر وسعه قال تعالى: ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ.. ﴾ (١).

وأوسع الرجل كان ذا سعة ، والفرس السريع الخطوة.(٢)

ومن معانيه اللغوية – استعمال اللفظ للدلالة على أكثر مما وضع له والجمع بين ألفاظ ، وصيغ متباينة الدلالة ، والصيغ المشتركة مثل فعيل فتشترك مع الأسماء، والمصادر، واسم الفاعل، والمفعول. (٣)

معناه عند النحاة:

يقول الدكتور / كيس فرستيغ. (٤)

استعمل سيبويه مصطلح الاتساع يشير به إلى ثلاث ظواهر تركيبية خاصة إذا العلاقة بينهما ليست واضحة للوهلة الأولى ، وهذه الظواهر الثلاث هى:

١- تعويض المضاف إليه كما فى قوله: ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ.. ﴾ (٥).
٢- استعمال ظرف الزمان والمكان كمفعول به للفعل مثل – سرت يوماً.
٣- استعمال المصدر كمفعول به للفعل مثل – ضربت ضرباً شديداً.

---

(١) الطلاق: ٧.
(٢) راجع اللسان " وسع " ومقاييس اللغة لابن الفارس وأسلوب الالتفات فى البلاغة القرآنية للأستاذ/حسن طبل دار الكتب – القاهرة ص٩٠.
(٣) ظاهرة التوسع فى المعنى للدكتور/ بلقاسم بن أحمد العدد ١٠٥ لعام ٢٠٠٧ مجلة التراث العربى.
(٤) عالم مستشرق ألمانى كتب عن سيبويه وكتابه.
(٥) يوسف: ٨٢.

وهناك اختلاف بين الاتساع كما يفهم العلماء، ومجاز الحذف فالحذف هو حذف العامل مثلاً من التركيب، ويبقى المعمول فى حين تظل العلاقة الإعرابية بينهما دون أن يتغير إلا أنه فى التركيب الذى نحن بصدده لم تفقد العلاقات الإعرابية فيه شيئاً إذ التغير طال المعنى. (١)

وهنا نسأل سؤالاً:

هل الاتساع مجاز أم حقيقة ؟

يقول المبرد:

" واعلم أن هذه الظروف المتمكنة يجوز أن تجعلها أسماء فتقول يوم الجمعة صمته وإنما هذا اتساع، والأصل ما بدأنا به لأنها مفعول فيها وليست مفعولاً بها ، وإنما هذا على حذف حرف الاضافة ". (٢)

وقال ابن السرج:

" واعلم أن الظروف أصلها الأزمنة – والأمكنة ثم تتسع العرب فيها للتقريب والتشبيه فمن ذلك قولك – زيد دون الدار إنما تريد – مكاناً دون الدار ثم يتسع ذلك فتقول – زيد دون عمرو وأنت تريد فى الشرف أو العلم أو المال أو نحو ذلك. (٣)

وقال ابن جنى: " باب فى فَرْق بينِ الحقيقة والمجاز ".

الحقيقة: ما أقَرَّ فى الاستعمال على أصل وضعه فى اللغة، والمجاز ماكان بضد ذلك ، وإنما يقع المجاز ويعُدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة، وهى الاتساع ، والتوكيد ، والتشبيه فإن عُدِمَ هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتَّة...

وكذلك قوله سبحانه: ﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا..** ﴾(٤)فيه المعانى الثلاثة أما الاتساع فلأنه استعمل لفظ السؤال مع ما لا يصح فى الحقيقة سؤاله

---

(١) راجع مصطلح الاتساع والمفاهيم المرتبطة به فى النحو العربى للعَالِم كيس فرستيغ مجلة التراث العربى عدد ٢١، ٢٤ ترجمة.

(٢) المقتضب ٣٣/٤.

(٣) الأصول ١٩٩/١.

(٤) يوسف: ٨٢.

وهذا نحو ما مضى ألا تراك تقول، وكم من قرية مسئولة، كقولك أنت وشأنك فهذا ونحوه اتساع.

وأما التشبيه فلأنها شبهت بمن يصح سؤاله لما كان بها، ومؤلفا لها ، وأما التوكيد فلأنه فى ظاهر اللفظ إحالة بالسؤال على من ليس من عادته الإجابة...

وكيف تصرفت الحال فالاتساع فاش[١] فى جميع أجناس شجاعة العربية. [٢]

ونفهم مما سبق أن الاتساع عند النحاة هو المجاز والسعة هى استعمال الكلمة على غير وجهها الحقيقى. [٣]

معناه عند علماء البلاغة :

أما الإمام عبد القاهر الجرجانى فيرى أن الاتساع ليس من باب المجاز إذ يقول:

" فصل فى الحذف والزيادة ، وهل هما من المجاز أم لا ".

" واعلم أن الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلك لها عن معناها كما مضى فقد توصف به لنقلها عن حُكم كان لها إلى حكم ليس هو بحقيقة فيها.

ومثال ذلك أن المضاف إليه يكتسب إعراب المضاف فى نحو ﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ..** ﴾[٤].

والأصل " واسأل أهل القرية " فالحكم الذى يجب للقرية فى الأهل وعلى الحقيقة هو الجر، والنصب فيها مجازُ وهكذا قولهم: بنو فلان يطؤهم الطريق يريدون أهل الطريق الرفع فى الطريق مجاز لأنه منقول إليه عن المضاف المحذوف الذى هو الأهل والذى يستحقه فى أصله هو الجر.

ولا ينبغى أن يقال إن وجه المجاز فى هذا الحذف فإن الحذف إذاتجرد .

---

(١) يراد به – الحذف ، والفصل ، والتقديم والتأخير.

(٢) الخصائص ٢/٤٤٢ – ٤٤٧ مختصراً.

(٣) راجع الفوائد المشوق لابن قيم الجوزيه ص ٢٠ فما بعدها.

(٤) يوسف: ٨٢.

عن تغيير حكم من أحكام ما بقى بعد الحذف لم يسم مجازاً ألاترى أنك تقول: زيد منطلق وعمروُ فتحذف الخبر، ثم لا توصف جملة الكلام من أجل ذلك بأنه مجاز، وذلك لأنه لم يؤد إلى تغيير حكم فيما بقى من الكلام ويزيده تقريراً أن المجاز إذا كان معناه أن تجوز بالشئ موضعه ، وأصله فالحذف بمجرده لا يستحق الوصف به لأن ترك الذكر وإسقاط الكلمة من الكلام لايكون نقلاً لها عن أصلها، إنما يتصور النقل فيما دخل تحت النطق.

وإنما امتنع أن يوصف المحذوف بالمجاز بقى القول فيما لم يحذف ومالم يحذف دخل تحت الذكر لا يزول عن أصله ومكانه حتى يُغير حكم من أحكامه أو يغيَّر عن معانية فأما وهو على حاله، والمحذوف مذكور فتوهم ذلك فيه من أبعد الحال فاعرفه .

وإذا صح امتناع أن يكون مجرد الحذف مجازاً أو تحقَّ صفة باقى الكلام بالمجاز من أجل حذف كان على الإطلاق دون أن يحدث هناك بسبب ذلك الحذف تغيرٌ حكم على وجه من الوجوه. (١)

فالاتساع ليس من المجاز كما يدعى النحاة وغيرهم فالاتساع هو التوسع فى استعمال الكلمة والتجاوز فى القاعدة النحوية .

ويستمر الإمام فيقول:

" واعلم أن طريق المجاز، والاتساع أنك ذكرت الكلمة وأنت لا تريد معناها ولكن تريد معنى ما هو ردف له، أو شبيه فتجوزت بذلك فى ذات الكلمة، وفى اللفظ نفسه وإذ قد عرفت ذلك فاعلم أن فى الكلام مجازاً على غير هذا السبيل ، وهو أن يكون التجوز فى حكم يجرى على الكلمة فقط، وتكون الكلمة متروكة على ظاهرها ويكون معناها مقصوداً فى نفسه ومراداً من غير تورية ولا تعريض. (٢)

(١) أسرار البلاغة ص٤١٦ – ٤١٧ تحقيق محمود محمد شاكر ط دار المدنى بجدة.
(٢) دلائل الإعجاز ص٢٩٣ فما بعدها تعليق د/محمود محمد شاكر.

وندرك من ذلك ما يلى:

١- أن الحذف فى اللغة لا يسمى مجازاً على إطلاقه إلا إذا اصطحب بتغير حكم على وجه من الوجوه.

٢- ليس المراد بالمجاز فى قوله تعالى: ﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا..** ﴾[١] استعمال الكلمة فى غير معناها الحقيقى بل المراد تغير الحكم فى كلمة القرية من الجر الذى هو حقيقة فيها إلى النصب الذى هو مجاز فيها كما ذكره فى المقتصد.[٢]

وندرك من ذلك أن السعة أو الاتساع يوصف بالمجاز من جهة التجاوز باللفظ عن قاعدته وليس من باب المجاز الذى هو ضد الحقيقة وعليه فلايكون الاتساع أو التوسع من علم البلاغة ولا من المجاز كما يدعى النحاة بل المراد به التجوز فى العبارة والاتساع فى تعدد أوجه إعرابها مع إعطاء المذكور حكم المحذوف وإلا كان كل حذف يسمونه إتساعاً .

❁❁❁

(١) يوسف: ٨٢.

(٢) المقتصد فى شرح الإيضاح ٢٨٩/١.

الفصل الأول

التوسع فى الظرف وأساليبه عند سيبويه وفيه عدة مسائل:

١- جعل الظرف المتصرف فاعلاً ومفعولاً.

٢- الاتساع في (لدن).

٣- مجئ ظرف الزمان **خبراً** عن الجثة اتساعاً.

٤- إضافة الظرف إلى الجملة الفعلية.

٥- الأساليب التى حملها سيبويه على السعة فى الظروف.

المسألة الأولي: **مجئ الظرف فاعلاً ومفعولاً به على السعة**:

الظرف فى اللغة هو الوعاء ويطلق على البراعة وذكاء القلب.

يقول ابن فارس:– يقولون هذا وعاء الشئ وظرفه ثم يسمون البراعة ظرفاً ، وذكاء القلب كذلك .

وفى لسان العرب الظرف البراعة وذكاء القلب وظرف الشئ وعاؤه والجمع ظروف. (١)

واصطلاحاً :– هو ما ذُكِر فضلة لأجل أمر وقع فيه من زمان مطلقاً أو مكان مبهم أو مفيد مقداراً (٢).

وقد عبر نحاة البصرة عنه بخمسة عناوين الظرف، والغاية، والموضوع فيه ، المكون فيه ، والمفعول فيه.

والكوفيون يطلقون عليه الصفة، والمحل ، والموضع. (٣)

والذى قدر له البقاء هو الظرف والمفعول فيه .

وينقسم الظرف إلى متصرف، وغير متصرف ، والمتصرف ما جاز أن يستعمل ظرفاً وغير ظرف

مثل اليوم صمته والليلة قمَتها فيجعل الظرف فاعلاً أو مفعولاً به أو مبتدأ أو خبراً.

وغير المتصرف الذى يلزم النصب على الظرفية. (٤)

والظروف المتصرفة هى الظروف المتمكنة والتى يجوز الاتساع فيها.

ومعنى الاتساع فيها استعمالها أسماء فتكون فاعلةً ومفعولةً .

تقول – أهلكك الليل والنهار ، وأستوفيت أيامك ومنه قولك الحق ﴿..**بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ** ..﴾ (٥)

يقول سيبويه:

" هذا باب من الفعل يبدل فيه الآخر من الأول ويجرى على الاسم كما يجرى أجمعون على الاسم، وينصب بالفعل لأنه مفعول)

---

(١) راجع مقاييس اللغة لابن فارس واللسان " ظرف ".

(٢) شرح شذرات الذهب لابن هشام صـ ٢٣٠.

(٣) راجع الكتاب ٤٠٣/١، المقتضب ٣٢٨/٤، والأصول ٢٠٥/١، واللمع ص٥٥، والمقتصد ١٣٢/١.

(٤) المقتضب ٣٣٠/٤ فما بعدها. بتصرف .

(٥) من الآية ٣٣ من سورة سبأ .

وتقول: مُطِر قَومَك الليلَ والنهارَ على الظرف وعلى الوجه الآخر وإن شئت رفعته على سعة الكلام كما قال صِيَدٌ عليه الليلُ والنهارُ وهو نهارهُ صائمُ وليلهُ قائم وكما قال جرير:

لقد لمْتِنا يا أم غَيْلاَن فى السَّرى
ونمِتْ وما لَيلُ المطىَّ بنائمِ(١)

فكأنه فى كل هذا جعل الليل بعض الاسم ". (٢)

وقال: " ومثل ما أجرى مجرى هذا على سعة الكلام والاستخفاف قوله عز وجل: ﴿ ..بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ.. ﴾ (٣) فالليل والنهار لا يمكران بل المكر فيهما. (٤)

وقال: " واعلم أن الظروف من الأماكن كالظروف من الأيام والليالى فى الاختصار وسعة الكلام ". (٥)

كما ذكره فى غير موضع من كتابه : (٦)

وقال السيرافى شارحاً:

" وتقول مُطِرَ قَومكَ الليلَ والنهارَ...

فيجوز نصب الليل والنهار على الظرف وعلى أنه مفعول على سعة الكلام، ويجوز رفعه على البدل كأنك قلت – مُطِر الليلَ والنهارَ كما تقول: صيد عليه الليلَ والنهارَ فيكون على وجهين أحدهما مُطِرَ أصحاب الليل وأصحابهُ النهار فتحذف المضاف وتقيم المضاف إليه مقامه والآخر – أن تجعل الليل والنهار ممطورين على المجاز ". (٧)

---

(١) البيت من بحر الطويل راجع ديوان جرير ٥٥٤ والخزانة ٢٢٣/١ وابن الشجرى٣٦/١، ٣٠١ والإنصاف ١٥١ والكامل ٧٠٠ وأم غيلان هى بنت جرير، والسرى سير الليل والمطى جمع مطية وهى الراحلة يمتطى ظهرها أى يركب وأراد ليل ركاب المطى يقول: دعى عنك اللوم فنحن لما نرجو من غب السرى لاتصغى إلى لومك وعدلك والشاهد فيه وصف الليل بالنوم إتساعاً ومجازاً.

(٢) الكتاب ١٦٠/١ – ١٦١.

(٣) سبأ: ٣٣.

(٤) الكتاب ١٧٦/١ فمب بعدها وانظر من نفس الجزء ص٢١١ – ٢١٦.

(٥) الكتاب ٢١٦/١.

(٦) راجع الكتاب ١٧٥/١–١٧٧ وشرح السيرافي ٧٠/٤ – ٧٤.

(٧) شرح السيرافى ٥٦/٤ والخزانة ٤٨٥/١ وابن الشجرى ٢٥/٢
والشاهد فيه جعل الليلة مسروقة فهو مفعول مضاف وذلك على التوسع وسرق من الأفعال التى تتعدى إلى مفعولين يقال سرقه مالاً كما يقال سرق منه مالاً.

ويتضح مما سبق:

١- أن الظرف يتوسع فيه بجعله مفعولاً به كما فى قولك اليوم صمته فى هذا الأسلوب.

٢- أنه يجوز نصب الاسم على الظرف أو على أنه مفعولاً به على السعة ويجوز رفعه على البدل كما مثل سيبويه والسيرافي بقولهم صيد عليه يومان، وولد له ستون عاماً حيث جعلوا اليومان والستون عاماً فاعلاً والأصل – صيد فى يومين وولد له أولاد فيها.

وقال المبرد عن كونه فاعلاً:

" وإنما يكون الرفع على مثل قولك: سير زيد يومان وولد له ستون عاما فالمعنى ولد لزيد الولد ستين عاماً وسَيِر به فى يومين وهذا الرفع الذى ذكرناه اتساع وحقيقة اللغة غير ذلك.

قال الله ﷻ: ﴿ ..بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ.. ﴾ [١] وقال الشاعر:

لقد لُمْتِنا يا أم غيلانُ فى السرِى

..... البيت ". [٢]

وقال: " وإن قلت سير بزيد يومان وسير على فرسك ليلتان .....

" واعلم أن الظروف المتمكنة يجوز أن تجعلها أسماء فتقول: يومُ الجمعة صمته فى موضع صمت فيه، والفرسخ سرته وإنما هذا اتساع والأصل ما بدأنا به لأنها مفعول فيها وليست مفعولاً بها وإنما هذا على حذف حرف الإضافة...

فهذه الظروف من الزمان والمكان ما كان يقع منها معرفة ونكرة وينصرف فهو كزيد وعمرو يجوز أن تجعله فاعلاً ومفعولاً مصححاً وعلى السعة.

فأما المصحح فنحو قولك: شهدت يوم الجمعة وأما على السعة فقولك يوم الجمعة ضربته زيداً تريد ضربت فيه زيداً فأوصلت الفعل إليه. [٣]

وقال ابن السراج: " ومن قال: يا سارق الليلة أهل الدار [٤] فجر الليلة وجعلها مفعولاً بها على السعة فإنه يقول: أما الليلة فأنت سارقها زيداً لأنه قد جعله مفعولاً به على السعة...

---

(١) سبأ: ٣٣.

(٢) المقتضب ٣/١٠٤ – ١٠٦ مختصراً.

(٣) المقتضب ٤/٣٣٢.

(٤) عند سيبويه على إضافة سارق إلى الليلة ونصب أهل للاتساع فى الظروف فتنصب نصب المفعول به كان بعض النحويين ينصب الليلة ويخفض أهل فيقول: يا سارق الليلة أهل الدار ونقل البغدادى عن ابن خروف أن أهل الدار منصوب بإسقاط الجار= =والمفعول الأول محذوف والمعنى: يا سارق الليلة أهل الدار متاعاً فسارق تتعدى

ولا يجوز: وأما الليلة فالرحيل إياها تريد فيها لأن السعة والحذف لا يكونان فيه كما لاسعة فيه ولا حذف فى جميع أحواله قال الأخفش ولو تكلمت العرب لأجزتاه. (١)

وقال ابن قيم الجوزية:

" واعلم أن ما كان من الظروف له اسم علم فإن الفعل إذا وقع فيه تناول جميعه وكان الظرف مفعولاً على سعة الكلام وكذلك سرت السبت والجمعة وصفر والمحرم كله مفعول على سعة الكلام لا ظرف للفعل... ". (٢)

فابن القيم اشترط أن يتناوله حدوث الفعل فإذا قلت اليوم صمته فيجوز أن يكون مفعولاً به لأن الصيام يقع فى اليوم أو فى معظمه .

وقال ابن مالك:

" من ضروب المجاز التوسع بإقامة الظرف المتصرف مقام فاعل الحدث الواقع فيه مقام المفعول الموقع به الحدث.

كقوله تعالى: ﴿ ..**اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ**... ﴾ (٣) والثانى كقولهم وُلد له ستون عاماً، وصيد عليه الليل والنهارً.

وإذا ثبت من كلامهم التوسع بجعل الظرف المتصرف فاعلاً ومفعولاً به مضافاً إليه على معنى الفاعلية والمفعولية لزم ذلك جواز الحكم عليه فى حال النصب بأنه مفعول به تجوَّزا ما لم يمنع من ذلك مانع... ". (٤)

وذكر ابن يعيش فائدة الاتساع فقال :-

" وفائدة هذا الاتساع تظهر فى موضعين:

أحدهما: أنك إذا كنيت عنه، وهو ظرف لم يكن بد من ظهور " فى" مع مضمره تقول اليوم قمت فيه لأن الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها، وإن

لثلاثة أحدها: الليلة على السعة، والثانى بعد إسقاط الجار، والثالث مفعول حقيقى. راجع المقتضب ٢٩٠/١ – ٢٩١– ومعانى القرآن للفراء ٨٠/٢ – والأصول ١٩٦/١ – والحجة ١٤/١ – والمحتسب ٢٩٥/٢ – وأمالى ابن الشجرى ٢٥٠/٢ .

(١) الأصول ١٩٦/١ – ١٩٧.

(٢) بدائع الفوائد ١١٤/١ مكتبة القاهرة.

(٣) إبراهيم: ١٨.

(٤) شرح التسهيل ٢٤٤/٢.

اعتقدت أنه مفعول على السعة لم تظهر " فى" معه لأنها لم تكن منوية مع الظاهر فتقول: اليوم قمته والذى سرت فيه يوم الجمعة.

والثانى: أنك إذا جعلته مفعولاً به على السعة جازت الإضافة إليه من ذلك قولهم: يا سارق الليل أهل الدار أضافوا اسم الفاعل إلى الليلة كما تقول يا ضارب زيد فإذا أضفت لا يكون إلا مفعولاً على السعة. (١)

وندرك من هذا الكلام:

١- أن الاتساع يجوز فى الظروف المتمكنة دون غيرها وهى ما جاز رفعها مثل اليوم والليلة على أنها فاعل أو نصبها على أنها مفعول به ، وفى الحالتين يقدر محذوفاً فى النية .

٢- أن الاتساع لا يجوز فى الظروف غير المتمكنة.

٣- أن فائدة الاتساع تتضح فى الإيجاز كما تقول: اليوم قمته أى قمت فيه والإضافة إليه كما ذكروا بذلك فى قولهم: يا سارق الليلة أهل الدار.

(١) شرح ابن يعيش ٤٥/٢ – ٤٧ مختصراً.

المسألة الثانية:

الاتساع فى لدن بجعلها مصدراً :

لدن: ظرف مكان بمعنى " عند " قد تصلح أن تكون للزمان

يقول سيبويه:

" وأما " لدن " فالموضع الذى هو أول الغاية وهو اسم يكون ظرفاً يدلك على أنه اسم قولهم: من لدُن وقد يحذف بعض العرب النون حتى يصير على حرفين ". (١)

ويقول المبرد:

" وكذلك لدن لأن معناها معنى " عند " أى فى إضافتها إلى ما بعدها ودخول حرف " من " عليها فكل ما كان غير متمكن فى بابه فغير مخرج منه على جهة الاتساع إلى باب آخر ". (٢)

وأجاز فيها سيبويه الجر فى بعض الأساليب على السعة وجعلها مصدراً.

إذ يقول:" هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف ".

واعلم أنه لا يجوز لك أن تقول: كن عبدالله المقتول وأنت تريد: كن عبد الله المقتول لأنه ليس فعلاً يصل من شئ إلى شئ ولأنك لست تشير له إلى أحد ومن ذلك قول العرب: من لَدَّ شولاً فإلى إثْلائها. (٣)

وقد جره قوم على سعة الكلام وجعلوه بمنزلة المصدر حين جعلوه على الحين وإنما يريد حين كذا وكذا.

وإن لم يكن فى قوة المصادر لأنه لا يتصرف بتصرفها ". (٤)

---

(١) الكتاب ٢٣٣/٤.

(٢) المقتضب ٣٤/٤.

(٣) البيت من بحر الرجز راجع الخزانة ٨٤/٢ والعينى ٥١/٢ وابن الشجرى ٢٢٢/١ وهو من الخمسين المجهولة وراجع العينى ٥١/٢ والدرر ٩١/١ وهو فى نعت إبل والشول التى ارتفعت ألبانها وجفت ضروعها وأتى عليها من بدنها رفعت نتاجها سبعة أشهر وثمانية واحدها شائلة وقيل شولاً مصدر شالت الناقة للضراب فهى شائل وجمع هذه شوال وحذف نون " لَدُن " لكثرة الاستعمال والإتلاء أن تصير الناقة متلية أنى يتلوها ولدها.

(٤) الكتاب ٢٦٥/١ مختصراً.

وقال السيرافى شارحاً:

المعنى أن " لد " إنما تضاف إلى ما بعده من زمان متصل به أومكان فلما كان الشول جمع الناقة لم يصلح أن تكون زماناً فاضمر مايصلح أن يقدر زمان أى من لد أن كانت شولاً والكون مصدر...

والجر يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يجعل شولاً مصدراً صحيحاً أى شالت الناقة شولاً إذا ارتفع لبنها فإذا جعلته مصدراً صحيحاً جاز أن يجعل وقتاً.

الثانى: أن يكون قد حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فيكون التقدير من لد كون شولاً ثم يحذف كون كما قال الله ﷻ: ﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا..** ﴾[1] . [2]

وندرك من ذلك أن كلمة شول بعد " لدن " على وجهين:

النصب على كونها مصدرا أى من لدُ شولاً فلما كانت لا تصلح أن تكون زماناً ولا مكاناً لأن " لد " تضاف إليهما فقط جاز فيها الجر على تقدير أن الشول مصدر أو يكون على حذف المضاف كما فى قوله تعالى: ﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا..** ﴾. [3]

وقد ذكره ابن مالك مستدلاً بمجئ "من" لابتداء الغاية فى الزمان ولا بتداء غاية المكان .

وهذا ليس موضوعنا [4]، وخلاصة المسألة جواز الجر فى قولهم من كد شولاً ، على جعله بمنزلة المصدر وقد يكون عل حذف مضاف.

❁❁❁

(١) يوسف: ٨٢.

(٢) حاشية الكتاب ٢٦٥/١.

(٣) يقول سيبويه: وتقول الحَرَّ حين تأتينى فيكون ظرفاً لما فيها من معنى الفعل وجميع ظروف الزمان لا تكون ظرفاً للجثث الكتاب ٣٦/١.

(٤) راجع التسهيل ١٣٠/٣-١٣١.

المسألة الثالثة: الإخبار بظرف الزمان:

الإخبار بظرف الزمان عن الجثة بابه التوسع وقد أجمع النحاة على أن ظروف الزمان تكون أخباراً للمصادر ولا تكون أخباراً للجثث وأما ظروف المكان فتكون أخبار للمصادر وللجثث.

لأن الجثة توجد فى المكان فتقول: زيد خلفك ولا تقول زيد الليلة أما ظروف الزمان فإنما يوجد منها شئ بعد شئ وما وجد منها فليس شئ من الموجودات أولى به من شئ لكنهم أجازوا الهلال الليلة على سعة الكلام .

يقول سيبويه: " هذا باب وقوع الأسماء ظروفاً وتصحيح اللفظ على المعنى".

... وقد تقول: سير عليه اليومُ فترفع، وأنت تعنى فى بعضه كما تقول فى سعة الكلام الليلة الهلال وإنما الهلالُ فى بعض الليلة، وإنما أراد الليلةُ ليلةُ الهلال ولكنه اتسع وأوجز وكذلك أيضاً هذا كله كأنه قال:

سير عليه سير اليوم والرفع فى جميع هذا عربى كثير فى جميع لغات العرب على ما ذكرت لك من سعة الكلام والإيجاز. (١)

فسيبويه أجاز الإخبار بظرف الزمان على تقدير حذف مضاف أى الليلةُ ليلةُ الهلال.

وقال المبرد:

" فأما قولهم: الليلة الهلال فمعناه الحدوث ولولا ذلك لم يجز كما تقول: الليلة زيد. (٢)

وقال أيضاً: (٣)

" فأما قولهم: الليلة الهلال ولا يجوز الليلة زيد لأن ظروف الزمان لا تتضمن الجثث وإنما استقام هذا لأن فيه معنى الحدوث إنما يريد الليلة يحدث الهلال فللمعنى صلح ولو قلت: الليلة الهلالُ كان جيداً تريد الليلة ليلة الهلال

(١) الكتاب ٢١٦/١ مختصراً.
(٢) المقتضب ٢٧٤/٣ وراجع ١٣٢/٤-١٣٣.
(٣) راجع الجزء الرابع ص١٣٢، ١٣٣من المقتضب.

فلما حذفت أقمت الهلال مُقامها مثل قول الله ﷻ: ﴿ وَاسْـأَلِ الْقَرْيَـةَ.. ﴾ تريد أهل القرية. (١)

فالمبرد يقدر محذوفاً غير الذى قدره سيبويه أى الليلة حدوث الهلال .

وكذا قال أبو على الفارسى:

" فأما قولهم: الليلة الهلال معناه الليلة حدوث الهلال فحذف الحدوث وأقام الهلال مقامه...

وقال الإمام عبد القاهر الجرجانى شارحاً :

" اعلم أنه ذكر أن الزمان لا يكون خبراً عن الأشخاص نحو زيد أمس وسأل نفسه عن قوله الليلة الهلال لأن الهلال جثة والليلة خبر عنه فى الظاهر وهى زمان كما ترى فأجاب بأن الكلام ليس على ظاهره وأن فيه محذوفاً هو الخبر عنه، وذلك أن التقدير الليلة حدوث الهلال ثم حذف المضاف.

وأقيم المضاف إليه مقامه لقوله تعالى: ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ.. ﴾...(٢)

كذا ذكره النحاة(٣) وقد حملوا الأمر على الإضمار كما فعل سيبويه.

أما ابن القيم فلا يرى ضرورة لإضمار مضاف إذ يقول:

" قولهم ظروف الزمان لا تكون أخباراً عن الجثة ليس على إطلاقه بل فيه تفصيل يعرف من العلة فى منع ذلك والعلة أن الزمان لما كان عبارة عن أوقات الحوادث وكانوا محتاجين إلى تقييد حوادثهم وتاريخها بأزمنة تقارنها معلومة عند المتكلم والمخاطب كما يقدرونها بالأماكن التى تقع فيها جعل الله سبحانه وتعالى – حركات الشمس والقمر معياراً يعلم به العباد مقادير حوادث أفعالهم وتاريخها.

---

(١) المقتضب ٣٥١/٤.

(٢) المقتصد فى شرح الإيضاح ٢٩٠/١ فما بعدها.

(٣) الكامل ١٣٩/١ – وراجع أمالى ابن الشجرى ٦/١ – وابن يعيش على المفصل ٨٩/١ – ٩٠ – والمغنى ٢٨/٢.

وإذا عُرِفَ ذلك فلا معنى لقولك: زيد اليوم وعمرو غداً لأن الجثث ليست بأحداث فنحتاج إلى تقييدها بما يقارنها وإلى تاريخها يحدث معها فماليس بحدث لا معنى لتقييده بالحدث الذى هو الزمان وعلى هذا فإذا أردت حدوث الجثة ووجودها فهو أيضاً حادث فيجوز أن يخبر عنه بالزمان إذا كان الزمان يسع مدتها.

تقول نحن فى المائةالثامنة وعلى هذا إذا قلت: الليلة الهلال صح ولا حاجة بك إلى تكلف إضمار الليلة طلوع الهلال فإن المراد حدوث هلال ذلك الشهر فجرى مجرى الأحداث...

وعلى هذا فلا يسوغ هذا الاستعمال حتى يكون الزمان ما قيدته به من الحدث والجثة التى فى معناه ، فلو كان الزمان أضيق من ذلك لم يجز التقييد به لأن الوقت لا يكون أقل من المؤقت فلا تقول نحن فى يوم السبت وإن صح أن تقول: نحن فى المائة الثامنة ولا يقول الحجاج فى يوم الخميس وتقول الحجاج فى زمن بنى أمية والله أعلم.(١)

وكلام ابن القيم فى غاية الدقة.

فقد اشترط لهذا الاستعمال أن يكون الزمان متسعاً لما قيدته به من الحدث والجثة فإذا توفر هذا الشرط يجوز أن تقول:

الليلة الهلال يدون إضمار وكلامه حسن مقبول لأن الأصل فى الكلام عدم الإضمار والتقدير .

(١) بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية ٥٢/٣ مختصراً ط – مكتبة المتنبى.

المسألة الرابعة – إضافة الظروف إلي الأفعال على السعة:

يرى أكثر النحاة أن الأسماء تضاف إلى الأسماء وأن الأصل والقياس أن لا يضاف اسم إلى فعل ولا فعل إلى اسم ولكن العرب اتسعت فى بعض ذلك فخصت أسماء الزمان بالإضافة إلى الأفعال لأن الزمان مضارع للفعل لأن الفعل له بُنى فصارت إضافة الزمان كإضافته إلى مصدره لما فيه من الدليل عليهما. (١)

وقال سيبويه هذا باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء:

" يضاف إليها أسماء الدهر وذلك قولك هذا يوم يقوم زيد، وآتيك يوم يقول ذاك وقال الله ﷻ: ﴿ هَـذَا يَـوْمُ لَا يَنطِقُـونَ ﴾ (٢) ﴿ ..هَـذَا يَـوْمُ يَنفَـعُ الصَّـادِقِينَ صِدْقُهُمْ.. ﴾ (٣) وجاز هذا فى الأزمنة واطرد فيها كما جاز للفعل أن يكون صفة وتوسعوا بذلك فى الدهر لكثرته فى كلامهم ". (٤)

وقال المبرد:

" وأما ظروف الزمان فإنما كانت بالفعل أولى لأنها إنما بنيت لما مضى منه ولما لم يأت يقول: جئت وذهبت، فيعلم أن هذا فيما مضى من الدهر وإذا قلت: سأجئ وسأذهب علم أنه فيما يستقبل من الدهر...

وإذا قلت: هذا يوم يخرج زيد فقد أضفته إلى هذه الجمل فاتصل بالفعل لما فيه من شبهه وأتبعه الفاعل لأنه لا يخلو منه... ". (٥)

وقال ابن يعيش:" والأفعال لا تكون إلا نكرات ولا يكون شئ منه أخص من شئ فامتنعت الإضافة إليها لعدم جدواها إلا أنهم قد أضافوا أسماء الزمان إلى الأفعال.(٦)

وأَقرَّ الرضى بهذا الكلام فقال:

" الأصل أن يضاف الزمان إلى الفعلية لدلالة الفعل على أحد الأزمنة الثلاثة وإن كان جزاءها اسمين أما فى الماضى نحو آتيك حين الحجاج أميراً وفى المستقبل...

---

(١) راجع الأصول ١١/٢.
(٢) المرسلات: ٣٥.
(٣) المائدة: ١١٩.
(٤) الكتاب ١١٧/٣.
(٥) المقتضب ١٧٦/٣ والجزء الرابع ٣٤٧ فما بعدها.
(٦) شرح المفصل ١٦/٣.

قال تعالى: ﴿يَوْمَ هُم بَارِزُونَ..﴾ [1] ". [2]

وقال: " وكذا كانت إضافة الزمان إلى الفعلية أكثر منها إلى الاسمية واشترط ذلك تناسب المضاف والمضاف إليه على مطلق الزمان ". [3]

ومن نتائج التوسع هنا جواز إضافة طرف الزمان إلى الجملة الفعلية لأن الفعل شئ من الزمان ماضيه وحاضره ومستقبله وذلك لكثرة الدهر فى كلامهم.

❁❁❁

(١) غافر: ١٦.

(٢) شرح الكافية ١٠٣/٢.

(٣) راجع شرح الرضى ١٧٢/٣.

المسألة الخامسة:

الأساليب التى حملها سيبويه على السعة فى باب الظروف:

ذكر سيبويه فى أثناء حديثه عن السعة فى الظروف وجعلها مفعولات أسالبياً أجاز فيها أوجهاً من الإعراب ثم علل لذلك بالحمل على السعة فى الظروف.

أولاً: قوله: أدخل فوه الحجَر.

يقول سيبويه:

" وأما قوله: أدخَلَ فُوَه الحَجَرفهذا جرى على سعة الكلام والجيد أدخل فاه الحجُرُ ".

كما قال: أدخلتُ فى رأسى القَلَنسُوة والجيد أدخلت فى القلنسوة رأسى وليس مثل اليوم والليلة لأنهما ظرفان فهو مُخالِف له فى هذا موافق له فى السعة. (١)

وقال السيرافى:

" يعنى أنه كان الوجه وحقيقة الكلام أن يقال: أدخل فاه الحجرَ وذلك أن الحجرَ والفم مفعولان أحدهما فاعل بالأخر والحجر هو الفاعل لأنه الداخل الفم فإذا رددناه إلى ما لم يسم فاعله أقيم الذى كان فاعلاً فى المعنى مقام الفاعل وهو الحجر كما قال: أُعطِى زيدُ درهما فإذا قلت أدخل فوه الحجر. فقد أقمت الفم مقام الفاعل وهو مفعول فى المعنى.

وليس مثل اليوم والليلة... لأنهما لا يقامان مقام الفاعل إذ كان معهما مفعول صحيح كما تقام القلنسوة والفم.

ولا يقال ضرب زيداً اليوم كما قال: أدخلت القلنسوة رأس زيد ٍفهذا باب اختلافهما.

وأما اتفاقهما فى سعة الكلام فلأن الظرف قد يقام مُقام الفاعل وقديضاف اسم الفاعل إليه ويؤتى بالمفعول من بعده.

كقوله: طباخ ساعات الكرى زاد الكسل. (٢) ..... البيت

فجعل الساعات مفعولة على السعة فصارت هى والزاد مفعولين ثم قدمتها على الزاد وجعلها كالمفعول الأول كما قدم القلنسوة على الرأس فجعلها كالمفعول الأول. (٣)

---

(١) الكتاب ١/١٨١.

(٢) البيت هو: **رُبَّ ابن عم لُسلَيْمى مُشْمَعَل طباخ ساعاتِ الكَرَى زَادَ الكسلِ**.
والبيت من بحر البسيط راجع ديوان الشماخ ص٢٠٩ والخزانة ٢/١٧٣ والكامل ١١٣
والمشمعل الجاد فى الأمر الخفيف، والكرى النعاس، والكسل الكسلان وأراد بابن عم سلمى زوجها الشماخ كانت سلمى زوجاً له.
والشاهد فيه إضافة " طباخ " إلى ساعات على تشبيهه بالمفعول به لا على أنه ظرف وعلى ذلك بُعدَ زاد الكسل مفعولاً ثانياً.

(٣) شرح السيرافى ٤/٧٧ – ٧٨.

ويتضح لنا مما سبق

أن سيبويه أجاز أدخل فوه الحجر والصحيح أدخل فاه الحجر على سعة الكلام ذلك لأن الحجر هو الفاعل وأقام المفعول " الفم " مقامه للسعة فلما كان الظرف يحدث فيه هذا التجاوز حدث فى مثل هذه الأساليب .

ثانياً : قوله : أنت أكرم علَىّ من أن أضربك

يقول سيبويه: " ومثله[1] فى السعة أأنت أكرم علَىّ من أن أضربك، وأنت أنكد من أن تتركه.

إنما تريد: أنت أكرم علىَّ من صاحب الضرب لأن قولك – أن أضربك هو الضرب لأنَّ أن اسم وأَضَربك من صلته كما تقول يسوءنى أن أضربك أى يسوءنى ضربك :

وليس يريد أنت أكرم علَىّ من الضرب، ولكن أكرمُ علىَّ من صاحب الضرب. [2]

يقول السيرافى ما ملخصه:

" قال أبو إسحاق الزجاج إن قدَّرته: أنت أكرم علىَّ من ضربك لم يجز لأنك لا تريد هذا وإن حمل المعنى عليه بطل، وتهذيب الكلام هو بَأن قائلاً قال: أنت تضربنى فنسب الضرب إلى نفسه فقال الآخر: أنت أكرم علىَّ من صاحب الضرب الذى نسبته إلى نفسك وليس لك فكأنه قال: أنت أكرم علىَّ من يستحق ما زعمت أنه لك ونسبته إلى نفسك".[3]

ومن تبعه فسيبويه يحمل قوله: أنت أكرمُ علىَّ من أن أضربك فى إضمار المضاف أى أنت أكرم علىَّ من صاحب الضرب على قولهم: بنو فلان يطؤهم الطريق أى يطؤهم أصل الطريق وماشابهها من أساليب.

---

(١) أراد مثل " بنو فلان يطؤهم الطريق يريد يطؤهم أهل الطريق راجع الكتاب ٢١٣/١.

(٢) الكتاب ٢١٣ ج ١.

(٣) السيرافى على هامش الكتاب ٢١٣/١ وراجع التعليقة ٤٨١/١ لأبى على الفارسى.

ثالثاً : قوله من أنت كلامك أو ذكرك زيد

قال سيبويه: " هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره فى غير الأمر والنهى ".

ومن ذلك قول العرب من أنت زيداً ، فزعم يونس أنه على قوله من أنت تذكر زيداً ولكنه كثر فى كلامهم واستعمل واستغنوا عن إظهاره وبعضهم يرفع وذلك قليل كأنه قال:

من أنت كلامك وذكرك زيدَ وإنماَ قَلَّ الرفع لأن إعمالهم الفعل أحسنُ من أن يكون خبراً لمصدر ليس له ولكنه يجوز على سعة الكلام وصار كالمثل الجارى حتى إنهم ليسألون الرجل عن غيره فيقولون للمسئول :-

من أنت زيداً، كأنه يكلم الذى قال: أنا زيدُ أى أنت عندى بمنزلة الذى قال أنا زيد فقيل له من أنت زيداً. (١)

فهكذا جعل سيبويه إضمار الناصب أو الرافع فى كلمة " زيد: " فى قولهم من أنت كلامك زيدٌ .

من باب السعة فى الكلام وأن هذا الإضمار ضار كالمثل الجاري لكن إضمار الناصب أكثر لأن ، لأن إعمالهم الفعل أحسن .

وشرح ابن يعيش فقال:

أصله أن رجلاً غير معروف بفضل تسمَّى بزيد وكان زيد مشهوراً بالفضل والشجاعة فلما تسمى الرجل المجهول باسم ذى الفضل دُفع عن ذلك فقيل له: من أنت زيداً على جهة الإنكار كأنه قال: من أنت تذكر زيداً أو ذاكراً زيداً لكنه لا يظهر ذلك الناصب لأنه كثر فى كلامهم حيث صار مثلاً ثم قال: ويجوز أن تقول من أنت زيداً ؟ لمن ليس اسمه زيداً على سبيل المثل أى أنت بمنزلة الذى يقال له ذلك ". (٢)

وهكذا حمل سيبويه ومن تبعه الاضمار فى قوله – من أنت زيدٌ على باب السعة وأنا أرى رأى سيبويه أن إضمار الناصب كثير فى الكلام عن إضمار المبتدأ.

---

(١) الكتاب ٣٩٣/١.

(٢) شرح ابن يعيش ٢٨/٢ وهامش الكتاب ٢٩٢/١.

رابعاً: **الرفع فى قوله**: **له صوتٌ صوتُ حمار**:

يقول سيبويه:

" هذا باب ما يختار فيه الرفع إذا ذكرت المصدر الذى يكون علاجاً ".

وأما له صوتُ صوتُ حمارٍ فقد علمت أن صوتَ حمارٍ ليس الصَّوت الأول وإنما جاز لك رفعه على سعة الكلام كما جاز لك أن تقول ما أنت إلا سيرُ فكأن الذين يقولون صوتَ حمار اختاروا هذا كما اختاروا ما أنت إلا سيراً إذ لم يكن الآخر هو الأول فحملوه على فعله كراهة أن يجعلوه من الاسم الذى ليس به ". (١)

يقول السيرافى:

" يريد أن جوازه على إضمار " مثل " كإضمارك فى ﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ**.. ﴾ (٢) على معنى أهل القرية وكإضمارك فى ما أنت إلا سُير أى إلا صاحب سير ". (٣)

فيتضح من ذلك أن رفع كلمة " صوت " الثانية فى قولك له صوتُ صوتُ حمار " جائز على سعة الكلام كما تقول: ما أنت إلا سيرُ على إضمار صاحب سير لأن صوت الثانية ليس الصوت الأول يكون الإضمار صاحب صوت.

واختار بعض النحاة النصب فى قولهم: ما أنت إلا سيراً وقالوا له صوت صوت حمار بالنصب لكلمة صوت ويكون على إضمار الفعل الناصب

لذا يقول المبرد: " وإنما جاز الإضمار لأن المخاطب يعلم أن هذا لا يكون إلا بالفعل وأن المصدر إنما يدل على فعله فكأنك قلت: زيد يسير سيراً ". (٤)

وسواء كان الرفع فى قولهم له صوتُ صوتُ حمار على إضمار مضاف أى مثل صوت أو النصب على إضمار ناصب فهو على السعة والتوسع فى الكلام.

---

(١) الكتاب ٣٦٣/١ – ٣٦٤.

(٢) يوسف: ٨٢.

(٣) السيرافى على حاشية الكتاب ٣٦٣/١ وذكره المبرد فى المقتضب ٢٣٠/٣ – ٢٣٣.

(٤) المقتضب ٢٢٩/٣ – ٢٣٠ مختصراً.

خامساً: الإضمار فى قوله: أما أبوك فلك أب أى فلك به أبٌ أو فيه:

حيث أضمر سيبويه ومن تبعه الجار والمجرور فى هذا الأسلوب وجعله من باب السعة أيضاً.

يقول سيبويه:

" هذا باب ما يختار فيه الرفع ويكون فيه الوجه فى جميع اللغات ".

وذلك قولك أما العبيدُ فذو عبيدا .

ولو قال أما العبيد فأنت ذو عبيد يريد عبيداً بأعيائهم قد عرفهم المخاطب كمعرفتك كأنك قلت: أما العبيدُ الذى تعرف لم يكن إلا رفعاً، وقوله ذو عبيدٍ كأنه قال أنت فيهم أو منهم ذو عبيدٍ ولو قال أما أبوك فلك أبٌ لكان على قوله: فلك به أبٌ أو فيه أبٌ وإنما يريد بقوله فيه أب مجرى الأب على سعة الكلام وليس إلى النصب ههنا سبيل ". (١)

وتفهم من ذلك قياسه الإضمار فى قوله: أما العبيدُ فأنت ذو عبيدُ أى العبيد الذى أنت فيهم أو منهم مثل الإضمار فى قولك أما أبوك فلك أب أى فلك به أبٌ أو فيه حيث حذف الجار والمجرور.

وهذا كله على السعة ولا يجوز فيه إلا الرفع.

❁❁❁

سادساً: الإضمار فى قولهم: أخطب ما يكون الأميرُ يوم الجمعة:

أى أخطبُ أيام الأمير يوم الجمعة.

يقول سيبويه:

" هذا باب ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال تقع فيها الأمور ".

ومن العرب من يقول: أخطبُ ما يكون الأميرُ يوم الجمعة، وأطيب مايكون البداوة شهراً ربيع كأنه قال: أخطب أيام الأمير يومُ الجمعة وأطيب أزمنة البداوة شهراً ربيع وجاز أخطبُ أيامه يومُ الجمعة على سعة الكلام وكأنه قال:

(١) الكتاب ٣٨٩/١ – ٣٩٠ وراجع شرح التسهيل ٣٣٠/٢.

أطيب الأزمنة التى يكون فيها البداوة شهرا ربيع، وأخطبُ الأيام التى يكون فيها الأمير خطيباً يوم الجمعة. (١)

والحذف والإضمار فى هذه الأساليب من باب السعة كأنه قال أخطب الأيام التى يكون فيها الأمير خطيباً يوم الجمعة.

وهذا كثير فى كلام العرب ومن شجاعة هذه اللغة .

❁❁❁

سابعاً قوله: هذا رجلُ سائرُ راكباً دابة حيث تعدد الحال والوصف:

يقول سيبويه : " هذا باب إجراء الصفة فيه على الاسم فى بعض المواضع أحسن وقد يستوى فيه إجراء الصفة على الاسم، وأن تجعله خبراً فتنصبه ".

ومثله فى أن الوصف أحسنُ: هذا رجلُ عاقل لبيب لم يجعل الآخر حالاً وقع فيه الآخر حالا وقع فيه الأول ولكنه أثنى عليه وجعلهما شرعاً سواء. (٢)

وسوى بينهما فى الإجراء على الاسم، والنصب فيه جائز... كما تقول: هذا رجلُ سائرُ راكباً دابة وقد يجوز فى سعة الكلام على هذا ولا ينقض المعنى فى أنهما شرع سواء فيه ". (٣)

ويقول ابن السراج عن ضعف النصب:-

" وتقول – هذا رجلُ عاقلُ لبيب لم تجعل الآخر حالاً وقع فيه الأول ولكنك سويت بينهما فى الإجراء على الاسم "والنصب فيه جائز ضعيف.

قال سيبويه :- إنما ضعف لأنه لم يرد أن الأول وقع وهو فى هذه الحال ولكنه أراد أنهما فيه ثابتان ولم يكن واحد منهما قبل صاحبه وقد يجوز فى سعة الكلام (٤).

وندرك من ذلك جواز النصب على ضعف فى قولك هذا رجلُ عاقل لبيبُ لأنهما صفتان وليسا من باب الحال .

---

(١) الكتاب ٤٠٣/١.

(٢) الشرع يقال شرع فلان بفعل كذا أشرع شرعاً أخذ يفعل والشَّرَعُ السواءُ يقال نحن فى هذا شرعُ وهو بالتحريك – الماسوى أيضاً راجع اللسان "شرع" والمعجم الوسيط "شرع".

(٣) الكتاب ٥١/٢ – الأصول ٣٧/٢ – ٣٨.

(٤) الأصول لابن السراج ٣٧/٢–٣٨ مختصراً .

المبحث الثانى
الاتساع فى المصادر وصوره

وفيه عدة صور :

١- **مجئ المصدر ظرفاً لسعة الكلام والاختصار**.

٢- **مجئ المصدر مفعولاً به**.

٣- **الإخبار عن اسم العين بالمصدر**.

أولاً: مجئ المصدر ظرفاً
المصادر قد تقوم مقام الأزمنة اتساعاً واختصاراً

يقول سيبويه:

" هذا باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار ".

وذلك قولك متى سير عليه؟ فيقول مقدَم الحاَجَّ وحقوقَ النجم وخلافةَ فلان وصلاة العصر فإنما هو زمن مقدم الحاج وحين خفوق النجم ولكنه على سعة الكلام والاختصار وإن قال :– كم سير عليه فكذلك وإن رفعته أجمع كان عربياً كثيراً وينتصيب على أن تجعل كم ظرفاً ، وليس هذا فى سعة الكلام والاختصار بأبعد من ميت عليه يومان ووُلدَ له ستون عاماً ". (١)

وقال: " هذا باب ما شبه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص".

وتقول هو منئ فرسخان وهو منىَّ عَدُوه الفرسى ودعوة الرجل... فإنما فارق هذا الباب الأول لأن معنى هذا أنه يخبر أن بينه وبينه فرسخين ويومين، ودعوة الرجل فهذا على هذا المعنى وجرى على الكلام الأول كأنه هو لسعة الكلام كما قالوا أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة... ". (٢)

وقال السيرافى:

" وليس هذا فى سعة الكلام بأبعد من صيد عليه يومان... يعنى ليس حذف زمن من مقدم الحاج وإقامة المضاف إليه مقامه بأبعد من الحذف فى قولهم: صيد عليه يومان أى فى يومين.

والذى تنصبه فيهما يجوز أن تنصبه على الظرف وأنه مفعول على سعة الكلام. (٣)

وقال المبرد:

" وكذلك ما كان من المصادر حيناً فإن تقدير حذف المضاف إليه وذلك قولك: موعدك مقدم الحاج وخفوق النجم فالمعنى فى كل ذلك وقت خفوق النجم وزمن مقدم الحاج...

---

(١) الكتاب ٢٢٣/١ بتصرف.
(٢) نفس المرجع ٤٥/١ بتصرف.
(٣) شرح السيرافى ١٩٩/٤.

وأما قولهم وهو منى مقعد القابلة ومنزلة الولد فإنما أراد أن يقرب ما بينهما. (١)

وقال ابن السراج:

" واعلم أن العرب قد أقامت أسماء ليست بأزمنة مقام الأزمنة اتساعاً واختصاراً وهذه الأسماء تجئ على ضربين:

أحدهما: أن يكون أصل الكلام إضافة أسماء الزمان إلى مصدر مضاف فحذف اسم الزمان اتساعاً نحو: جئتك مقدَم الحاج وخفوَق النجم فالمراد فى جميع هذا جئتك وقت مقدم الحاج، ووقت خفوق النجم.

والآخر: أن يكون اسم الزمان موصوفاً فحذف اتساعاً وأقيم الوصف مقام الموصوف نحو طويل وحديث أى سير عليه طويل من الدهر ".(٢)

كذا ذكره النحاة. (٣)

وتفهم منذ ذلك أن المصادر قد يقوم مقام الأزمنة اتساعاً واختصاراً على حذف المضاف فإذا قلت مقدم الحاج أى زمن مقدم الحاج.

(١) المقتضب ٣٤٣/٤ وأمالى ابن الشجرى ١٢٢/٢.
(٢) الأصول ١٩٢/١ فما بعدها.
(٣) راجع التسهيل ٢٢٥/٢ وابن يعيش ٤٤/٢.

المسألة الثانية: **مجئ المصدر مفعولاً به**:

يقول سيبويه:

" هذا باب ما يكون من المصادر مفعولاً ".

وتقول على قول السائل: كم ضربةً ضُربَ به وليس فى هذا إضمار شئ سوى كم والمفعول كَمْ فتقول – ضُربَ به ضربتان وسِير عليه سيرتان لأنه أراد أن يبين له العدة فجرى على سعة الكلام والاختصار، وإن كانت الضربتان لا تضربان، وإنما المعنى كم ضرب الذى وقع به الضربَ من ضربة فأجابه على هذا المعنى ولكنه اتسع واحتصر وكذلك هذه المصادر التى عملت فيها أفعالها إنما يسأل عن هذا المعنى ولكنه يتسع ويخزل الذى يقع به الفعل اختصاراً واتساعاً وقد علم أن الضرب لا يُضربُ ". (١)

وقال السيرافى:

" وتنصب إذا شغلت الفعل بغيره وشغلك الفعل بغيره أن تقم غيره مقام الفاعل كقولك سير زيد سيراً وترتيب الكلام فيرتفع إذا شغلت الفعل به كما يُنصب بغيره أنه مصدر مفعول فى حال الرفع كما أنه مفعول فى حال النصب. (٢)

وقال المبرد:

" قد يجوز أن تقيم المصادر والظروف من الأمكنة والأزمنة مقام الفاعل إذا دخل المفعول من حروف الجر ما يمنعه أن يقوم مقام الفاعل نحو قولك: سير بزيد شديد وقد يجوز نصبها فى هذا الموضع وإن كان المفعول مجروراً...

فإن جعلتها مفعولات على السعة فالوجه فيها الرفع لشغلك الأسماء بحروف الجر. (٣)

وندرك مما سبق أن المصادر فى ذلك مثل الظروف فى أن تكون فاعله ومفعولات على السعة ويجوز فيها الرفع أو الجر على حذف مضاف كما ذكر النحاة.

---

(١) الكتاب ٢٢٩/١.

(٢) شرح السيرافى ٢١٣/٤.

(٣) المقتضب ٥٠/٤ – ٥٤ وراجع شرح التسهيل ١٢٤/٢ والارتشاف ١٩٠/٢ والهمع ٢٦٩/٢.

المسألة الثالثة: **الإخبار عن اسم العين بالمصدر**:

يقول سيبويه:

" هذا باب ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه على إضمار الفعل المتروك إظهاره ".

وذلك قولك: ما أنت إلا سيراً فكأنه قال فى هذا كله ما أنت إلا تفعل فعلاً .

وإن شئت رفعت هذا كله فجعلت الآخر هو الأول فجاز على سعة الكلام من ذلك قول الخنساء:

تَرْتَعَ مارتَعتْ حتَّى إذا ذَّكرَت

فإنَّما هـــى إقـــبالُ وإدبارُ(١)

فجعلها الإقبال والإدبار مجاز على سعة الكلام كقولك نهارك صائم وليلك قائم .

ومثل ذلك قول الشاعر وهو متمم بن نويرة العمرى:

لعُمْرى وما دَهرُى بتأَبين هالِكِ

ولا جــزعٍ مما أصابَ فأوجَعَا(٢)

جعل دهره الجزع والنصبُ جائزُ على قوله فلا عَّيابهن ولااجتلاباً وإنما أراد وما دهرى دهرُ جزع ولكنه جاز على سعة الكلام واستخفوا واحتصروا كما فعلُ ذلك فيما مضى ". (٣)

---

(١) البيت من بحر البسيط راجع ديوان الخنساء ص٥٧ – ٥٩ وأمالى ابن الشجرى ٧١/١ وراجع الخزانة ٢١٧/١ – ٢١١ وراجع الكامل ١٥٣/٣ اذكرت تذكرت يصفها ناقة أو بقرة فقدت ولدها فكلما عقلت فيه رتعت فإذا عاودتها الذكرى حنت إليه فأقبلت وأدبرت فى حيرة فضربتها مثلا لفقدها أخاها ضخراً والشاهد فيه التجوز فى الإخبار عن اسم العين بالمصدر.

(٢) البيت من بحر البسيط المفضليات ص٢٦٥ وسمط اللآلئ ٨٧ والمخصص ١١٩/٣ واللسان – "دهر" .

وشواهدالمغنى للسيوطى ١٩٢ أخاه مالك بن نويرة فقال ما دهرى بكذا بمعنى ما همى وإرادتى وعادتى والتأبين – مدح الرجل ميتاً كما أن التفريط مدحه حياً.

(٣) الكتاب ٣٣٥/١ – ٣٣٧.

وقال السيرافى شارحاً:

" النحويون يقدرون مثل هذا على تقديرين أحدهما: أن يقدروا مضافاً إلى المصدر ويحذفون كما يحذفون واسأل القرية والوجه الثانى أن يكون المصدر فى موضع اسم الفاعل وكان الزجاج يأبى إلاالوجه الأول ومما يقوى الثانى أنك تقول: رجل ضخم وعبل فجعلهما فى موضع اسم الفاعل. (١)

وقال المبرد: قولك ما أنت إلا سيراً فهذا يجوز على وجهين:

أحدهما أن يكون زيدُ صاحب سير فأقمت المضاف إليه مقام المضاف لما يدل عليه كما قال الله ﷻ: ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا.. ﴾(٢) إنما هو أهل القرية.

كما قال الشاعر:

ترتع مارتعت...البيت

أى ذات إقبال وإدبار يكون على أنه جعلها الإقبال والإدبار لكثرة ذاك منها وكذلك قوله ﷻ: ﴿ ..وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ.. ﴾(٣) الوجه ولكن البربر من آمن ". (٤)

وقال عبدالقاهر الجرجانى :-

ومما طريق المجاز فيه الحُكْمُ قول الخنساء:

ترتع مارتعت .....البيت

وذاك أنها لم ترد بالإقبال والإدبار غير معناهما فتكون قد تجوزت فى نفس الكلمة، وإنما تجوزت فى أن جعلتها بكثرة ما يقبل وتدبرو لغلبة ذاك عليها واتصاله بها وأنه لم يكن لها حال غيرهما كأنها قد تجسمت من الإقبال والإدبار.

---

(١) شرح السيرافى على الكتاب ٣٣٧/١.
(٢) يوسف: ٨٢.
(٣) البقرة: ١٧٧.
(٤) المقتضب ٢٢٨/٣ – ٢٣١ والكامل ١٥٣/٣.

وإنما يكون المجاز فى نفس الكلمة لو أنها قد استعارت الاقبال والادبار لمعنى غير معناهما الذى وضعا له فى اللغة...ومعلوم أن ليس الاستعارة مما أرادته فى شئ ". (١)

فالإمام عبدالقاهر يؤكد هنا أن السعة ليست مجازاً بلاغياً كما يدعى النحاة بل المجاز هنا بمعنى التجوز فى القاعدة والتوسع فى الاستعمال .

وندرك من ذلك أن مجئ المصدر خبراً عن اسم العين فى قولك ما أنت إلا سيراً أظهر وجهين من الإعراب :-

النصب على تقدير فعل أى تسير سيراً أو الرفع على تقدير حذف مضاف أى صاحب سير وهذا بابه السعة مثل ما قالوا فى قوله سبحانه: ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ .. ﴾ .

أما كلام عبد القاهر الجرجانى فقد حمل الإخبار بالمصدر فى بيت الخنساء على وجه جيد بعيداً عن المجاز كما ذكرنا .

وجعله ابن مالك مطرداً فقال : ويغنى عن خبر اسم عين باطراد مصدر يؤكده مكرراً أو محصوراً وقد يرفع خبراً " .

ثم شرح فقال :-

الاستغناء عن خبر اسم عين بمصدر مكرر عن قولهم : زيد سيراً سيراً .

وبمصدر محصور كقولهم : إنما أنت سيراً والأصل زيد يسير سيراً فحذف الفعل واستغنى عنه بمصدره وجعل تكرره بدلاً من اللفظ بالفعل فامتنع إظهاره لئلا يجتمع عوض ومعوض منه .

وكذلك الأصل : إنما أنت تسير سيراً فحذف الفعل واستغنى عنه بمصدره وقام الحصر مقام التكرار فى سببية التزام الإضمار وقد يجعل هذا النوع من المصادر خبراً مقيداً للمبالغة فيرفع نحو : فإنما هى إقبال وإدبار ... (٢)

---

(١) دلائل الإعجاز صـ ٣٠٠ -٣٠١ ، تحقيق / محمود شاكر وحاشية المقتضب ٢٣٠/٣ .

(٢) شرح التسهيل ١ / ٣٢٤ وراجع الخزانة ١ / ٢٧ والخنساء مرآة عصرها ١١١/١ .

ولو تأملنا هذه المسالة لوجدنا أن الإخبار عن اسم العين بالمصدر مثل الإخبار بالظرف يلجأ إليه فى حالات معينة فقولك نهارك صائم كقولك ما أنت إلا سيراً ويكون لقصد المبالغة كما فى بيت الخنساء ، إنما هى إقبال وإدبار .

والتوسع فى هذا الأسلوب يقاس على السعة فى باب الطروف لأنه لما كان المصدر يستعمل ظرفاً النجم فمن المسلم به أن يأخذ بعض من أحكام الظروف .

المبحث الثالث
الاتساع فى باب الإضافة

وتحته ثلاث مسائل :

الأولي : **اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه مع حذفه** .

الثانية : **حذف المضاف اتساعاً لغرض الإيجاز والاختصار** .

الثالثة : **الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور للتوسع فيهما**.

المسألة الأولي : **اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه مع حذفه** :

ذكر سيبويه اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه فى غير موضع وحمله على باب الاتساع .

يقول سيبويه :

" هذا باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم لفاعل والمفعول فيه لشئ واحد " .

" سمعنا من العرب من يقول ممن يوثق به اجتمعت أهل اليمامة لأنه يقول فى كلامه اجتمعت اليمامة يعنى أهل اليمامة فأنت الفعل فى اللفظ إذ جعله فى اللفظ لليمامة فترك اللفظ يكون على ما يكون عليه فى سعة الكلام " . (١)

وقال سيبويه : " فإذا قلت : هذه تميم وهذه أسد وهذه سلولَ فإنما تريد ذلك المعنى غير أنك إذا حذفت حذفت المضاف تخفيفاً كما قال ﷻ : ﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ** .. ﴾ – ٨٢ يوسف – ويطؤهم الطريق وإنما يريدون أهل القرية وأهل الطريق وهذا فى كلام العرب كثير فما حذفت المضاف وقع على المضاف إليه ما يقع على المضاف لأنه صار فى مكانه فجرى مجراه . (٢)

وقال الفراء :–

"لوكنيت عن المؤنث فى هذا الباب لم يجز تأنيث فعل المذكر الذى أضيف إليه لو قلت – إن الرياح آذنتى هبوبها لم يجز أن تؤنث "أذنتى" إذا جعلت الفعل للهبوب ...

والصحيح عندنا جوازه وذلك أن التأنيث الذى ذكرناه إنما أجزناه لأنه تجوز العبارة عنه بلفظ المؤنث المضاف إليها لا لأنه لغو وقد تجوز العبارة بلفظ المؤنث عن لفظ المذكر وإن كان لفظها مكنياً ألا ترى أنا نقول – إن الرياح آذنتى ، وإن أصابعى ذهبت وأنا نريد البعض والهبوب . (٣)

يقول السيرافى موضحاً :

" يعنى ترك لفظ التأنيث فى قولك اجتمعُت أهل اليمامة على قوله : اجتمعت اليمامة " حين أجروه على التأنيث الذى يكون فى قوله –اجتمعت اليمامة ولم يحقل بدخول أهل". (٤)

---

(١) الكتاب ١ / ٥٣ .

(٢) الكتاب ٣ / ٢٤٧ ، ٢٤٨ .

(٣) المذكر والمؤنث للفراء ص٣٩ تحقيق مصطفى الزرقا –بيروت وشرح السيرافى ٣٩٩/٢ فما بعدها .

(٤) شرح السيرافى ٢ / ٣٩٩ .

وذكره أيضاً فى مواضع أخرى غير هذا : (١)

ونفهم من أن قولهم اجتمعت اليمامة على حذف مضاف أى أهل اليمامة ويؤنث الفعل مرعاة للفظ لليمامة وذلك لسعة الكلام .

وقال المبرد :

" أما قولك هذه هودُ ، وهذه نوح فأنت مخير إن أردت هذه سورة نوح، وهذه سورة هود فحذفت سورة على مثال ما حُذفت من قوله ﷻ: ﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ..** ﴾ " . (٢)

وواضح أن اكتساب المضاف التأنيث مرتبط بحذفه ويأخذ المضاف إليه مكانه وإعرابه .

وقال أبو على الفارسى :

" قال اجتمعت اليمامة ، قال أبو على يقول كأنه يقول : اجتمعت اليمامة كثيراً فيؤنث الفعل لأنه لها ثم أدخل بين الفعل وبين اليمامة " أهل " فأقحمه وجعله يجرى على الكثرة التى كان يجرى عليها قبل إدخاله الأهل فى الكلام " . (٣)

وقال ابن مالك :

" جاز أن يحذف ويجعل المضاف إليه معرباً بإعرابه ونائباً عنه فيما جئ بالإعراب لأجله وإن قدر لفظ المحذوف والتفت إليه رُتب على وفقه ما بعد القائم مقامه ...

ثم إن القائم مقام المضاف فى الإعراب إن امتنع استبداده به فهو قياسى ، وإن صح استبداده به فهو سماعى ، والمراد بالاستبداد به أن يكون المضاف إليه صالحاً للفاعلية إن كان المضاف فاعلاً ، ولغير فاعلية إن كان غير فاعل، فالحذف فى ﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ..** ﴾ قياسى لعدم استبداد القرية بوقوع السؤال عليها حقيقة " . (٤)

ويتضح مما سبق:

أن حذف المضاف يؤدى إلى نيابة المضاف إليه منابه ويأخذ إعرابه ويؤنث له الفعل إن كان مؤنثاً ويذكر إن كان مذكراً وهذا كله من باب السعة.

---

(١) راجع الكتاب ١ / ٢١٢ والجزء الثالث ٢٦٩ .

(٢) المقتضب ٣ / ٣٥٥ .

(٣) التعليقة على كتاب سيبويه ١ / ٧٨ تحقيق وتعليق د / عوض بن حمد القوزى .

(٤) شرح التسهيل ٢٦٦/٣ وراجع الأشمونى ج ٢٠٥٢ وشرح الشافية ٩٦٨/٢ .

المسألة الثانية : حذف المضاف للإيجاز والاختصار من باب الاتساع : (١)

حذف المضاف كثير فى اللغة وهو سائغ فى سعة الكلام وحال الاختيار ويحل محله المضاف إليه ويعرب إعرابه .

يقول سيبويه :

" هذا باب استعمال الفعل فى اللفظ لا فى المعنى لاتساعهم فى الكلام والإيجاز والاختصار " .

ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى جده ﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا..** ﴾ (٢) إنما يريد أهل القرية فاختصر وعمل الفعلُ فى القرية كما كان عاملاً فى الأهل لو كان ها هنا ...

وقال ﷻ : ﴿ ..**وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِّ..** ﴾(٣) وإنما هو ولكن البرَّ بر من آمن بالله واليوم الآخر ولكنه جاء على سعَة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى ومثل ذلك من كلامهم بنو فلان يطؤهم الطريق يريد يطؤهم أهل الطريق ... " . (٤)

وقال السيرافى :

" وإنما ذكره سيبويه حجة فى الاتساع والاختصار لأن المسألة فى اللفظ للقرية والمعنى للأهل ... على أن بعض الناس يزعم أن ذلك على الحقيقة وأن مسألة القرية من " يعقوب " عليه السلام صحيحة لأن القرية يجوز أن تخاطبه إذ كان نبياً وتكون مخاطبتها معجزة له .

ولا معنى للتشاغل بنقض هذا الكلام إذ كان جوازه فى كلام العرب وغيرهم أشهر من أن نحتاج معه إلى إقامة دليل . (٥)

---

(١) هناك مسألة خلاف بين النحاة فى بقاء المضاف إليه مجروراً بعد الحذف وهذا ليس موضوعا راجع الارتشاف ٢ / ٥٣١ .

(٢) يوسف : ٨٢ .

(٣) البقرة : ١٧٧ .

(٤) الكتاب ١ / ٢١٢ – ٢١٣ وراجع معانى القرآن للفراء ١ / ٣٦٣ .

(٥) شرح السيرافى ٤ / ١٨٣ – ١٨٤ .

وقال ابن السراج :

" اعلم أن الاتساع ضربُ من الحذف إلا أن الفرق بين هذا الباب والباب الذى قبله أن هذا تقيمه مقام المحذوف وتعربه بإعرابه وذلك الباب تحذف العامل فيه وتدعُ ما عمل فيه على حاله فى الإعراب وهذا الباب العاملُ فيه بحاله وإنما تقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف أو تجعل الظرف يقوم مقام الاسم فأما الاتساع فى إقامة المضاف إليه مقام المضاف فنحو قوله ﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ** .. ﴾ تريد أهل القرية وقول العرب: بنو فلان يطؤهم الطريق يريدون أهل الطريق وقوله ﴿ ..**وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِّ** .. ﴾[1] إنما هو برَّ من آمن بالله ...

وهذا الاتساع أكثر فى كلامهم من أن يحاط به " .[2]

وقد ذكر النحاة هذا الأمر ولم يحتجوا على حذف المضاف فى مثل هذه الأساليب .[3] وكأنهم سلموا بما ذكره سيبويه ومن تبعه .

وقال ابن يعيش :

" اعلم أن المضاف قد حذف كثيراً من الكلام وهو سائغ فى سعة الكلام وحال الاختيار إذا لم يشكل ، وإنما سوغ ذلك الثقة بعلم المخاطب إذ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى فإذا حصل المعنى بقرينة حال أو لفظ آخر يبتغى عن اللفظ الموضوع بازائه اختصاراً.[4]

ومما سبق يتضح لنا :-

١- أن حذف المضاف كثير فى اللغة وهو سائغ فى سعة الكلام .

٢- أن السبب فى ذلك الثقة بعلم المخاطب بالمحذوف ووجود القرينة .

٣- أن المضاف إليه يقوم مقامه ويعرب بإعرابه .

---

(١) البقرة : ١٧٧ .

(٢) الأصول لابن السراج ٢ / ٢٥٥ .

(٣) راجع الخصائص ٣١٧/٢ – ٣٠٨ وفتاوى ابن تيمية ص ٢٤٦ ج ١٩ – ٢٠ وشرح التسهيل ٣ / ١٣١ والأشمونى ٢ / ٣٢٤ والتصريح ٢ / ٥٥ .

(٤) شرح المفصل ٣ / ٢٤ – ٢٥ .

وقال ابن مالك :

" يقع المضاف إليه خلفاً عن المضاف فيما كان من فاعله نحو بنو فلان يطؤهم الطريق ومن مفعوليه نحو ﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ** .. ﴾ ومن ظرفية نحو أتيك طلوع الشمس " . (١)

فحذف المضاف للكثرة أمر مسلم به عند النحاة وكلام ابن السراج يظهر الفرق بين حذف المضاف وحذف غيره فى أن الحذف فى هذا الباب له نمط خاص فى أن المضاف إذا حذف أقيم المضاف إليه مقامه دون أى تغيير وأن الاتساع فى كلامهم أكثر من أن يحاط به .

۞۞۞

(١) شرح التسهيل ٣ / ٢٦٧ – ٢٦٨ .

المسألة الثالثة : **الفصل بين المضاف والمضاف إليه**

فى مثل قولهم : **يا سارق الليلة أهل الدار** :

الأصل فى المضاف والمضاف إليه أن لا يفصل بينهما لأنهما كالشئ الواحد إذ المضاف إليه من تمام المضاف يقوم مقام التنوين ويعاقبه فكما لايحسن الفصل بين التنوين والمنون كذلك لا يحسن الفصل بينهما . (١)

ومن آثار السعة ونتائجها فى هذا الباب الفصل بين المضاف والمضاف إليه فى الشعر بالظرف والجار والمجرور للتوسع فيهما وتبع سيبويه فى هذه المسألة أكثر النحاة.

يقول سيبويه : " هذا باب جرى مجرى الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين فى اللفظ لا فى المعنى .

وذلك قولك :

يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدارْ (٢)

وتقول على هذا الحدَّ سَرقْت الليلة أهل الدار فتجرى الليلة على الفعل فى سعة الكلام .

وكذلك لو قلت : هذا مخرج اليوم الدرهم ... فإن نونت فقلت : ياسارقاً الليلة أهل الدار كان حدُ الكلام أن يكون أهل الدار على سارقٍ منصوباً ويكون الليلة ظرفاً لأن هذا موضع انفصال وإن شئت أجريته على الفعل على سعة الكلام .

ولا يجوز يا سارقَ الليلة أهل الدار إلا فى شعر كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور ، فإذا كان منوناً فهو بمنزلة الفعل الناصب تكون الأسماء فيه منفصلة ... " . (٣)

ويتضح من كلام سيبويه

كراهية الفصل بين المضاف " سارق " والمضاف إليه " أهل الدار " إلا فى الشعر ويستحب تنوينه ونصبه لأهل الدار وتكون الليلة ظرفاً لأن هذا موضع انفصال وإن شئنه أجريته على الفعل على سعة الكلام .

---

(١) راجع المقتضب ٣٧٦/٤ والأصول ٢ / ٢٢٦ وشرح المفصل ٣ / ١٩ – ٢٠ والانصاف ٢ / ٤٢٧ – ٤٢٨ والارتشاف ٢ / ٥٣٥ والتصريح ٢ / ٥٧ .

(٢) راجع الخزانة ٤٨٥/١ وابن الشجرى ٢٥٠/٢ والشاهد جعل الليلة مسروقة فهو مفعول مضاف وذلك على التوسع وسرق من الأفعال التى تتعدى إلى مفعوليه .

(٣) الكتاب ١ / ١٧٥ – ١٧٧ وراجع الجزء الثانى ص١٦٤ .

وقال المبرد :

" لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا أن يضطر شاعر فيفصل بالظروف وما أشبهها لأن الظرف لا يفصل بين العامل والمعمول فيه تقول: إن فى الدار زيداً ، وإن اليوم زيداً. (١)

وقال السيرافى :

" إذا قلت : يا سارق الليلة أهلَ الدار فهو بمنزلة قولك يا معطى زيد الدرهم أضفته إلى أحد المفعولين ونصبت الآخر فلذلك أضفت " سارق " وهو اسم فاعل إلى الليلة كما تضيف اسم الفاعل إلى أحد المفعولين وتنصب الآخر ... فهكذا شبهه به فى اللفظ .

وأما خلافه له فى المعنى فلأن الليلة كانت ظرفاً فى الأصل وأهل الدار قد كان تتعدى السرق إليهم بحرف الجر وهو " مِنُ " فكان الأصل سرقت فى الليلة من أهل الدار فحذفت " فى " وجعلت الليلة مفعولة على السعة وحذفت " مِنُ " فوصل الفعل إلى أهل الدار " . (٢)

وقال صاحب الانصاف :

" وإنما أجيز الفصل بالظرف والجار والمجرور لأنه يتسع فيهما ما لا يتسع فى غيرهما وأما سواهما فيبقى على مقتضى الأصل . (٣)

وقال ابن يعيش :

" وإنما جاز بالظرف لأن الأحداث وغيرها لا تكون فى زمان أو مكان فكانت كالموجودة وإن لم تذكر فكان ذكرها وعدمها سيان فلذلك جاز إقحامها . (٤)

ونفهم من ذلك جواز الفصل بالظرف بين المضاف والمضاف إليه لأن الظروف يتوسع فيها دون غيرها لكثرتها فى الكلام.

❁❁❁

(١) المقتضب ٤ / ٣٧٦ .
(٢) شرح السيرافى ٤ / ٧٠ – ٧١ .
(٣) الإنصاف ٢ / ٤٣٠ .
(٤) شرح المفصل ٣ / ٢٣ .

المبحث الرابع

الاتساع فى الحروف ذكره سيبويه فى قسمين :

أولاً ـ الاتساع فى حروف الاستفهام من حيث دخولها على الأسماء والأفعال.

ثانياً ـ الاتساع فى معانِ حروف الجر .

أولاً : التوسع فى حروف الاستفهام :

الاستفهام مصدر استفهمت أى طلبت الفهم وهذه السين تفيد الطلب وكذلك الاستعلام والاستخبار مصدراً استعملت واستخبرت ولما كان الاستفهام معنى من المعانى احتاج إلى إيقاعه بالأدوات والحروف وحروف الاستفهام لايليها إلا الفعل لكنهم توسعوا فيها فجاءوا بعدها بالأسماء .

قال سيبويه : " هذا باب ما يختار فيه النصبُ وليس قبله منصوب بُنى على الفعل وهو باب الاستفهام " .

وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدعوا بعدها الأسماء والأصل غير ذلك ألا ترى أنهم يقولون هل زيد منطلقَ، وهل زيد فى الدار فإن قلت هل زيداً رأيت وهل زيد ذهب قبح ولم يجز إلا فى الشعر لأنه لما اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل فإن اضطر شاعر فقدم الاسم نصب كما كنت فاعلاً ذلك بعدَه ونحوها وهو فى هذه أحسن لأنه يبتدأ بعدها الأسماء ، وإنما فعلوا ذلك بالاستفهام لأنه كالأمر فى أنه غيرُ واجب".(١)

وقال المبرد :

" وجميع حروف الاستفهام غير ألف الاستفهام لا يصلح فيه إذا اجتمع اسم وفعل إلا تقديم الفعل إلا أن يضطر الشاعر(٢)

وقال السيرافى :

" وقوله فابتدأوا بعدها الأسماء ... وهو يعنى أن حروف الاستفهام بُنيت للأفعال وإنما تجئ الأسماء بعدها على غير الأصل توسعاً وحرف الاستفهام حكمه أن يدخل على الفعل إذا اجتمع الاسم والفعل بعده فإذا وليه الاسم وقد وقع الفعل على ضميره اختير إضمار الفعل . (٣)

وقال أبو على فى التعليقة :

(١) الكتاب ١ / ٩٩ مختصرا .
(٢) المقتضب ٢ / ٧٢ – ٧٣ .
(٣) شرح السيرافى ١ / ١٨٧ .

" إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدأوا الأسماء بعدها وليس يريد بالابتداء الذى يقتضى خبراً نحو : زيدُ منطلق لكن يريد ذكر الاسم بعدها " . (١)

وندرك من ذلك أمرين :

أولهما : أن حروف الاستفهام الأصل فيها أن تختص بالأفعال .

ثانيهما : دخولها على الأسماء التوسع فيها فسيان أن تقول : هل زيد قام، وهل قام زيد وذلك لأن الاستفهام مثل الجزاء فى كونه محتمل الوقوع .

❁❁❁

(١) التعليقة على كتاب سيبويه ١ / ١٢٧ – ١٢٩ .

ثانياً : التوسع فى معانى حروف الجر :

التوسع عند سيبويه فى معنى حروف الجر يعنى التضمين وهو تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف فسيبويه لم يذكر أن الحرف يأتى بمعنى حرف آخر بل يذكر للحرف معنى أصلي كما فى الباء مثلاً فيقول إنها للإلزاق والاختلاط ثم ما اتسع منها فهذا أصله .

وتبعه البصريون فيرون أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياساً على حروف الجزم وأحرف النصب وما أوهم ذلك عندهم فيأولونه تأويلاً يقبله اللفظ كما فى قوله تعالى ﴿.. **وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ** ..﴾ (١).

حيث إن "فى" ليست بمعنى "على" ولكنه شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال فى الشئ لذلك نرى سيبويه يكرر فى باب حروف الجر عبارة فهذا أصله وان اتسعت .

يقول ابن جنى :-

" اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدي بحرف والآخر بآخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الجرفين موضع صاحبه إيذاناً بأن هذه الفعل فى معنى ذلك الآخر ....

وكذلك قول الله تعالى : ﴿.. **مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللهِّ** ..﴾ (٢).

أى مع الله وأنت لا تقول – سرت إلى زيد أى معه

لكنه إنما جاء " **مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللهِّ** " لما كان معناه من ينضاف فى نصري إلى الله (٣).

وقد ذكره غير واحد من النحاة (٤).

وقال ابن تيمية مادحاً البصريين :-

" وهو يغنى عند البصريين من النحاة ما يتكلف الكوفيون من دعوى الاشتراك فى الحروف (٥).

---

(١) سورة طه(٧١) .

(٢) سورة آل عمران(٥٢).

(٣) الخصائص ٣٠٨/٢ –٣١١.

(٤) راجع المفصل ١٤٨/٨ وشرح الكافية ٣٠١/٢ والتصريح ١٤/٢ ، والمغنى ١٢٩/١–١٣٠، والهمع ٢٨/٢ .

(٥) مجموعة الفتاوى ٤٧٤/٢ .

وقال ابن القيم متبعاً أستاذه:-

" وهديته إلى كذا وهديته لكذا وظاهر به النحاة يجعلون أحد الحرفين بمعنى الآخر وأما فقهاء أهل العربية فلا يرتضون هذه الطريقة بل يجعلون للفعل معنى مع الحرف ومعنى مع غيره فينظرون إلى الحرف وما يستدعى من الأفعال فيشربون الفعل المتعدى به معناه.

هذه طريقة إمام الصناعة سيبويه رحمه الله تعالى وطريقة حذاق أصحابه يضمنون الفعل معنى الفعل لا يقيمون الحرف مقام الحرف وهذه قاعدة شريفة جليلة المقدار تستدعى فطنة ولطافة فى الذهن ".(١)

وإذا كان أكثر النحاة مدحوا رأى البصريين فى التضمين فنجد بعض النحاة يختار رأى الكوفيين ويمدحه يقول ابن هشام :

" مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلاً يقبله اللفظ وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف .. وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى وهذا الأخير هو محمل الباب كله عند (أكثر) الكوفيين وبعض المتأخرين ولا يجعلون ذلك شاذاً ومذهبهم أقل تعسفاً (٢).

هذا وقد ذكر سيبويه التوسع فى عدة حروف منها :-

أ- التوسع فى معنى اللام الباء لله الجارة (٣)

يقول سيبويه : " هذا باب عدة ما يكون عليه الكلم "

وباءُ الجر إنما هى للإلزاق والاختلاط وذلك قولك : خرجت بزيد ودخلتُ به وضربته بالسوط ألزمت ضربك إياه بالسوط فما اتسع من هذا فى الكلام فهذا أصله . (٤)

---

(١) بدائع الفوائد ٢٤/٢ مختصرا .

(٢) المغنى : ١٢٩-١٣٠ مختصراً .

(٣) الكتاب ٤ / ٢١٧ .

(٤) تأتى الباء للدلالة على عدة معان منها الإلصاق والاستعانة والسببية والقسم وبمعنى على والتبعيض وغيرها وهذا عند الكوفيين – راجع الجنى الدانى ١٠٥ – ١٠٦ ورصف المبانى ص١٤٢ والمفصل يشرح ابن يعيش ٨ / ٢٢ .

وهذا يدل على أن الإلصاق أصل معانيها وهو معنى لا يفارقها .

وجعل النحاة الإلصاق ضربين :

١- حقيقى نحو أمسكت بالقلم كما مثل سيبويه .

وقال ابن جنى : " أى ألصقها به " . (١)

وقال الزمخشرى :

" والباء معناها الإلصاق كقولك : به داء أى الصق به وخامره " . (٢)

٢- مجازى وهذا أخذته من قول سيبويه : " فما اتسع من هذا الكلام فهذا أصله .

وقال الزمخشرى : " ومررت به وارد على الاتساع .

والمعنى التصق مرورى بموضع يقرب منه " . (٣)

وذكره المالقى وقال :

" وقال سبحانه : ﴿ **وَقَدْ كَفَرُوا بِهِ مِن قَبْلُ ..** ﴾(٤) وهذا المعنى فى كلام العرب فى الباء أكثر من غيره فيها حتَى بعض النحويين قد ردَّوا أكثر معانى الباء إليه وإن كان على بعد والصحيح التنويع " . (٥)

فالمالقى يستبعد أن يكون أصل معانيها الإلصاق .

وقال ابن هشام عن معانى الباء :

الباء المفردة حرف جر لأربعة عشر معنى أولها : الإلصاق قيل وهو معنى لايفارقها فلهذا اقتصر عليه سيبويه ، ثم الإلصاق حقيقى كـ " أمسكت بزيد إذا قبضت على شئ من جسمه...

ومجازى نحو مررت بزيد أى ألصقت مرورى بمكان يقرب من زيد ..."(٦)

وتدرك من ذلك أن المعنى الملازم للباء هو الإلصاق وهو أصل معانيها وهو تعليق الشئ بالشئ فإذا قلت : مررت بزيد فقد علقت المرور به وما اتسع بعد ذلك من معانيها فهذا أصله .

---

(١) الجنى الدانى ص٣٦ .

(٢) المفصل بشرح ابن يعيش ٨ / ٢٢ .

(٣) المفصل بشرح ابن يعيش ٨ / ٢٢ .

(٤) سبأ : ٥٣ .

(٥) رصف المبانى ص١٤٣ – ١٤٤ .

(٦) المغنى بحاشية الدسوقى ١ / ١١٨ فما بعدها .

ب- الاتساع فى معانى لله فى لله الجارة:

يقول سيبويه :

" هذا باب عدة ما يكون عليه الكلم " .

وأما " فى " فهى للوعاء تقول : هو فى الجراب وفى الكيس وهو فى بطن أمه وكذلك هو فى الغلُ لأنه جعله إذ أدخله فيه كالوعاء له وكذلك هو فى القبة وفى الدار وإن اتسعت فى الكلام فهى على هذا وإنما يكون كالمثل بجاءُ به يقارب الشئ وليس مثله . (١)

فالأصل فى " فى " أنها للطرفية ومجيئها لغير الظرفية بابه الاتساع فى كلامهم .

وتبعه المبرد فقال :

" ومعناها ما استوعاه الوعاء نحو قولك : الناس مكان كذا وفلان فى الدار فأما قولهم فيه عيبان فمشتق من ذا لأنه جعله كالوعاء للعيبين والكلام يكون له أصل ثم يتسع فيه فيما شاكل أصله " . (٢)

وقال :

" وأما " فى " فإنما هى للوعاء نحو زيد فى الدار واللص فى الحبس فهذا أصله وقد يتسع القول فى هذه الحروف ، وإن كان ما بدأنها به الأصل نحو قولك : زيد ينظر فى العلم فصيرت العلم بمنزلة المتضمن وإنما هذا كقولك : قد دخل عبد الله فى العلم وخرج مما يملك، ومثل ذلك فى يد زيد الصنعة النفسية ، وإنما قيل ذلك لأن ما كان محيطا به ملكه بمنزلة ما أحيطت به يده " . (٣)

وقال ابن السراج : " فإن قلت : فى فلان عيب فمجاز واتساع لأنك جعلت الرجل مكاناً للعيب يحتويه وإنما هذا تمثيل بذاك " . (٤)

---

(١) الكتاب ٤ / ٢٢٦ .
(٢) المقتضب ١ / ٤٥ – ٤٦ .
(٣) نفس المرجع ٤ / ٣٩ وراجع الأصول ١ / ٤١٢ .
(٤) الأصول ١ / ٤١٢ .

وقال المالقى :

" اعلم أن " فى " حرف جار لما بعده ومعناه الوعاء حقيقة أو مجازاً فالحقيقة نحو جعلت المتاع فى الوعاء ومنه قوله سبحانه : ﴿ ..**أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**﴾[1] وقوله تعالى : ﴿ ..**وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الأَمْرِ**.. ﴾[2] فهذا حقيقة أمرها ثم تجئ بمعنى حروف آخر إذا حققت رجع معناهاَ إليها[3].

وإذا كان هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين فى أن " فى " لا تكون إلا للظرفية حقيقة أو مجازاً فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن " فى " تكون للاستعلاء .

قال الفراء :" فى قوله تعالى : ﴿ ..**وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ**.. ﴾[4]". يصلح "على" فى موضع "فى" وصلحت "على" لأنه يرقَع فيهاَ فيصير عليها ...".[5]

وقد ذهبوا إلى الاستدلال بقول الشاعر :

بطل كأنَّ ثيابَه فى سَرحةً
يُحْذى نعالَ السبت لَيس بتوأم[6]

يعنى على سرحة ... " .

وجاز ذلك حيث كان معلوماً أن ثيابه لا تكون من داخل سرحة لأن السرحة لا تشق فتستودع الثياب ولا غيرها وهى بحالها سرحة. [7]

وقال الشيخ خالد :

" الاستعلاء عند الكوفيين والقتبى وهى التى يحسن فى موضعها "على" نحو " لأصلبنكم فى جذوع النخل أى عليها".[8]

---

(١) البقرة : ٣٩ .
(٢) الأنفال : ٤٣ .
(٣) رصف المبانى ص٣٨٨ .
(٤) طه ٧١ .
(٥) راجع معانى القرآن للفراء ٢ / ١٨٦ ومعانى القرآن للأخفش ١ / ٥١ .
(٦) البيت من بحر الكامل قائل عنترة بن شداد ديوان ١٥٢ وراجع أدب الكاتب ٥٠٦ والأزهية ٢٧٧ والاقتضاب ص٤٣١ وشرح المفصل ٨ / ٢١ وشرح الجمل ١ / ٥١٢ والخزانة ١٤٥/٤ والسرحة الشجرة العظيمة والنعال السبتية المدبوغة بالقرط وهى أجود النعال . انظر اللسان " سبت " ١٩١٣ و"فيا" ٣٥٠٥.
(٧) شرح الكافية الشافية ٢ / ٨٠٥ – ٨٠٦ وشرح التسهيل ١٥٧/٣ فما بعدها.
(٨) التصريح للشيخ خالد ١٤/٢ وراجع الأشمونى ٢٢٥/٢ والهمع ٣٠/٢ والجنى الدانى ص٢٥١.

وردَّ المانعون ومنهم المالقى بأن " فى " فى الآية بمعنى الوعاء وإن كان فيها العلو فالجذع وعاء للمصلوب لأنه لابد له من الحلول فى جزء منه ولا يلزم فى الوعاء أن يكون خاوياً من كل جهة ألا ترى أن قوله تعالى : ﴿ ..فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا.. ﴾[1] يعنى الأرض إنها لا تحوى الماشين وإنما يحلون يحلون فى جزء منهاَ وكذلك فى البيت بعد الآية .

وأما قوله فى البيت فى سرحة فإن السرحة موضع للثياب لأن المعنى بها الجسد بالثياب وإن حلت عليها فلابد من استقرارها ولا يلزم أيضاً الشمول ...

وأما قولهم : أدخلت الخاتم فى إصبعى فهو من المقلوب لأن المراد أدخلت إصبعى فى الخاتم فـ " فى " باقية على موضوعها من الوعاء والقلب فى كلام العرب على معنى المجاز كثير كقولهم : أدخلت القلنسوة فى رأسى أى أدخلت رأسى فى القلنسوة .[2]

وكلام سيبويه ومن تبعه أولى بالقبول لأن " فى " إذا كانت بمعنى الظرفية فى الآية ﴿ ..وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ.. ﴾[3] لكان تصوير المعنى أوضح إذ كأن أجسادهم قد دخلت فى جذوع النخل من شدة الألم وقد تأتى الباء قريبة فى المعنى من " فى " .

يقول ابن السراج :

" واعلم أن العرب تتسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعانى فمن ذلك الباء تقول فلان بمكة وفى مكة وإنما جازا معاً لأنك إذا قلت فلان بموضع كذا وكذا فقد خبرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع وإذا قلت فى موضع كذا فقد خبرت بفى عن احتوائه فى موضع كذا فقد خبرت بفى عن إحتوائه إياه وإحاطته به فإذا تقارب الحرفان فإن هذا التقارب يصلح للمعاقبة وإذا تباين معناهما لم يجز .[4]

ويبدو أن عبارة سيبويه فى حروف الجر " فهذا أصله وإن اتسعت ...الخ " يعكس موقف البصريين من التضمين كما ذكرنا سابقاً .

---

(١) الملك : ١٥ .
(٢) رصف المبانى ص٣٨٨ – ٣٩٠ .
(٣) طه ٧١ وراجع المغنى ١ / ١٨١ والأشمونى ٢ / ٢٢٥ والهمع ٢ / ٣٠ والتصريح ٢ / ١٤ .
(٤) الأصول ١ / ٤١٤ .

جـ لله على لله والاتساع فى معانيها :- على أصل معانيها الاستعلاء :

وقد أثبته لها أكثر البصريين وجعلوا ما جاء من معنى[١] بعد ذلك من باب الاتساع أو تأولوه .

يقول سيبويه :

" أما على فاستعلاء الشئ تقول هذا على ظهر الحبل، وهو على رأسه ويكون أن يطوى أيضاً مستعلياً كقولك : مَّر الماء عليه ، وأمررت يدى عليه أما مررت عَلَى فلان فجرى هذا كالمثل وعلينا أمير كذلك وعليه مال أيضاً وهذا لأنه شئ اعتلاه ويكون مررت عليه أن يريد مروره على مكانه ولكنه اتسع وتقول : عليه مال ، وهذا كالمثل كما يثبت الشئ على المكان كذلك يثبت هذا عليه فقد يتسع هذا فى الكلام ويجئ كالمثل . [٢]

وقال ابن مالك : " على للاستعلاء حساً أو معنى " . [٣]

وقال أبو حيان : " ومعنى على الاستعلاء حقيقة أو مجازاً " . [٤]

وقال ابن هشام : " الاستعلاء إما على المجرور وهو الغالب نحو ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾[٥] أو على ما يقرب منه نحو قوله تعالى : ﴿ ..أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى ﴾[٦] وقوله :

وبات على النار الندى والمحلق[٧]

---

(١) ذكر النحاة لها معنى المصاحبة ، والمجاوزة والتعليل وموافقة الباء وغيرها راجع الكتاب ٢٣/٤ والمغنى ١ / ١٥٦ والتسهيل ١٤٦ والجنى الدانى ص٤٧٦ .

(٢) الكتاب ٤ / ٢٣١ وراجع المقتضب ٥٢/٣ والكامل ٧٢/٢.

(٣) التسهيل ص١٤٦ وانظر الجنى الدانى ص٤٧٤ والهمع ٣٦/٢.

(٤) البحر ١ / ٢٦ .

(٥) المؤمنون : ٢٢ .

(٦) طه : ١٠ .

(٧) البيت من الطويل راجع ديوان الأعشى ميمون ص١٥٠والخزانة ٧ / ١٤٤ وشرح شواهد المغنى ص١٤٣ – ١٤٤ والكشاف ٥٣/٢ وراجع اللسان مادة "حلق" ٩٦٩.
وصدر البيت :

تشب لمقرورين تصطليانها

والمحلق اسم رجل عضته ناقة فتركت به أثراً على شكل حلقة وإياه يقصد الأعشى.

وقد يكون الاستعلاء معنوياً نحو ﴿وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنبٌ ..﴾ [١]
ونحو ﴿ ..فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ .. ﴾[٢] " . [٣]
وهذا يدل على أن الأصل فى " على " دلالتها على الاستعلاء وما ذكروه من معانى لها فبابه الاتساع كما ذكر سيبويه وأكثر البصريين .

د- حرف الجر لله إلي لله ودلالتها على انتهاء الغاية وما اتسع فهذا أصله :

يقول سيبويه :

" وأما " إلى " فمنتهى لابتداء الغاية تقول : من كذا إلى كذا ويقول الرجل إنما أنا إليك ، أى إنما أنت غايتى ولا تكون حتى ههنا فهذا أمر إلى وأصله وإن اتسعت ... " . [٤]

فنفهم من ذلك أنها لمنتهى ابتداء الغاية وهو أصل معانيها[٥] عند أكثر النحاة

يقول ابن السراج :

" وأما " إلى " فهى المنتهى تقول : سرت إلى موضع كذا فهى منتهى سيرك وإذا كتبت من فلان إلى فلان فهو النهاية فمن الابتداء وإلى الانتهاء وجائز أن تقول سرت إلى الكوفة، وقد دخلت الكوفة وجائز أن تكون بلغتها ولم تدخلها لأن " إلى " نهاية فهى تقع على أول الحد وجائز أن تتوغل فى المكان ولكن تمنع من مجاوزته لأن النهاية غاية . [٦]

هذا وقد هذا وقد عَدَّد الكوفيون ومن تبعهم لها معان كثيرة منها المصاحبة [٧] كما فى قوله تعالى ﴿.. قَالَ مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللهِّ..﴾

---

(١) الشعراء : ١٤ .
(٢) البقرة : ٢٥٣ .
(٣) المغنى بحاشية الدسوقى ١ / ١٥٦ .
(٤) الكتاب ٤ / ٢٣١ .
(٥) راجع المقتضب ٤ / ١٣٩ والمفصل بشرح ابن يعيش ٨ / ١٤ ورصف المبانى ص٨٠ – ٨١ .
(٦) الأصول فى النحو ١ / ٤١١ .
(٧) راجع التسهيل١٤٥ والجنى الدانى٣٨٩ وحاشية الصبان١٩/٢ والهمع /٢٠ .

والتبيين كما فى قوله ﴿.. رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ..﴾ وهى المبينة لفاعلية مجرورها .

ومرادفة اللام كما فى قوله ﴿.. وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ ..﴾

وموافقة "فى" وعند التوكيد"(١).

وهذا يعكس موقف الكوفيين ومن تبعهم من التضمين كما ذكرت أيضاً أما سيبويه ومن تبعه فرأيهم الصواب لأن هذه المعانى تتفرع من المعنى الأصلي للحرف .

هـ الظرف لله قبل لله :

يقول عنه سيبويه :

" وأما قبل فللأول وبعدُ للآخر وهما اسمان يكونان ظرفين " . (٢)

وقال عن معناها :

" وأما " قبل " فهو لما ولى الشئ تقول : ذهب قبل السوق أى نحو السوق ولَىَّ قبلك مالُ أى فيما يليك ولكنه اتسع حتى أجرى مجرى "على" إذا قلت : لىَّ عليك " . (٣)

وهذا يظهر موقف سيبويه من التضمين إذ يرى المعنى الحقيقى للحرف يتفرع منه معانى مجازية على وجه الاتساع دون تضمين حرف معنى حرف ولم أجد فيما قرأت كلاماً عند النحاة عن الاتساع فى "قبل" فقد ذكروا أحكامها الإعرابية فقط.

ومن ذلك قول الفراء :" وقوله ﴿.. لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ ..﴾ القراءة بالرفع يعتبر تنوين لأنهما فى المعنى يراد بَهما الإضافة إلى شئ لا محالة ... وقبل لا يكون إلا قبل شئ وأن "بعد" كذلك"(٤).

---

(١) راجع معانى القرآن للفراء ١م١١٨ وشرح التسهيل ١٤١/٣ والمغنى ٨٨/١ .
(٢) الكتاب ٢٣٢/٤ وراجع المقتضب ١٧٥/٣ والجزء الرابع ص٢٠٦ – ٢٠٧ .
(٣) الكتاب ٢٣٢/٤ .
(٤) معانى القرآن للفراء ٣٢١/٢ وراجع المقتضب ٢٠٦/٤ .

الخاتمة

بعد دراستنا لمفهوم الاتساع عند سيبويه نفهم النتائج التالية :

أولاً : استخدام سيبويه لهذا المصطلح كان للتعبير عن ظاهرة لغوية وهى الحذف للاختصار والإيجاز لكثرة استعمال الظروف الزمانية والمكانية ثم توسع فى هذا المفهوم وأصبح عنده يطلق على التجاوز فى القاعدة النحوية وجواز وجه ما فى إعراب الكلمة ثم يعلل فيقول وهذا مثل اتساعهم فى الظروف أو حذفهم كما فى قوله تعالى : ﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ..** ﴾ .

ثانياً : ليس الاتساع من باب المجاز كما يدعى بعضهم ولكن المجاز قد حدده الإمام عبد القاهر الجرجانى بأنه استعمال الكلمة فى غير ما وضعت له كاستعمال كلمة أسد للدلالة على الرجل الشجاع أما الحذف فى قوله تعالى : ﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ..** ﴾ فقد أطلق عليه التجاوز فى استعمال الكلمة وإعطاؤها إعراب لكلمة أخرى حيث حذف المضاف وأعطى المضاف إليه إعرابه وهذا هو الاتساع.

ثالثاً : يتجلى هذا المفهوم عند سيبويه فى الظروف المتمكنة المتصرفة حيث تقع فاعلاً ومفعولاً به على السعة ويخبر بها عن الجثة مثل قولهم : الهلال الليلة ونلاحظ قياس أى توسع فى أى أسلوب يقيسه سيبويه على التوسع فى الظروف .

رابعاً : من نتائج الاتساع فى القاعدة النحوية

يقول ابن جنى :-

وكيف تصرفت الحال فالاتساع فاش فى جميع أجناس شجاعة العربية [1].

يعنى بها الحذف : والفصل ، والتقديم والتأخير ، وأثر الاتساع ظهر فى الحذف حيث حذف المضاف فى قوله تعالى : ﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا** ﴾ (٨٢) سورة يوسف

(١) الخصائص ٢/٢٤٢-٢٤٧ .

وحذف الجار والمجرور كما مثل سيبويه ومن تبعه وظهر أيضاً فى الفصل كما ذكر سيبويه بين المضاف والمضاف إليه فى مثل قولك :

ياسارق الليلة أهل الدار

وكذلك جاء الفصل بالظرف والجار والمجرور فى عدة حالات منها :-

١) الفصل بين فعل التعجب ومعموله عند الفراء والفارسي

والتعليل بأن الظرف والجار والمجرور يتسع فيها ما لا يتسع فى غيرهما . وأما سواهما فيبقى على مقتضى الأصل[١].

٢) الفصل بين "إن" ومعمولها فى مثل قولك إن بك زيد مأخوذ[٢].

٣) الفصل بين " بئس " ومعمولها بالجار والمجرور فى نحو قوله تعالى: ﴿.. بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾[٣] .

أما التقديم والتأخير :- فمنه تقديم الظرف والجار والمجرور بعد "كان" مثل – كان فى الدار زيد مقيما ، وكان عندك زيد مقيماً لاتساع العرب فيهما[٤].

ويسبب الاتساع فى الظرف والجار والمجرور أجاز الأخفش والكوفيون نيابتهما عن الفاعل مع وجود المفعول به خلافاً للبصريين[٥].

واحتجوا بأن قالوا بأن الظرف والجار والمجرور يعمل فيهما الفعل ويجعلان مفعولاً بهما على السعة فصارا كالمفعول به وكما جاز أن يجعل المفعول به قائماً مقام الفاعل كذلك الظرف والجار والمجرور[٦]

وكذلك كانت علته عند النحاة للتوسع فى الظرف والجار والمجرور عند العرب .

---

(١) الانصاف ٤٣٥/٢ .

(٢) شرح المفصل ١٥/٧ وراجع المغنى ٨٠٠/٢ – ٨٠١.

(٣) سورة الكهف من الآية (٥٠).

(٤) راجع شرح الجمل ٣٩٢/١ ، والتصريح ١٨٩/١ .

(٥) انظر المسألة فى شرح التسهيل ١٢٨/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٦١٦/٢ وأوضح المسالك ١٤٩/١ والتصريح ٢٩١/١ .

(٦) التبيين عن مذاهب النحويين ص٢٦٩ .

خامساً : التوسع فى المصادر له صور وأشكال مختلفة من ذلك مجئ المصادر ظروفاً مثل قولهم : سير عليه مقدم الحاج ، وخفوق النجم .
ومجئ المصادر مفعولات على السعة وإخبارهم بها عن اسم العين...الخ من صور التوسع .

سادساً : التوسع أو السعة فى الحروف وهو فى نوعين من الحروف:

أ- حروف الاستفهام والاتساع فيها دخولها عن الأسماء والأفعال فتقول: هل زيد قام وهل قام زيد وهذا يدل على أن السعة فيها معناها قدرة هذه الحروف على التصرف والتمكن دون غيرها .

ب- حروف الجر والتوسع فيها عند سيبويه مجئ الحرف لأكثر من معنى وهذه المعانى فرعية فى الحروف يتسع فيها وتتفرع من المعنى الأصلى للحرف وهذا يدل على موقف سيبويه من التضمين فهو لا يرى مجئ حرف بمعنى حرف فيرى الباء مثلاً تدل على الإلصاق ثم معانيها الأخرى مثل التبعيض وغيره فالإلصاق أصله ثم بتوسع فيها فتأتى لمعانى فرعية وهذا فسره أيضاً فى " إلى " و " على " والظرف " قبل " وهذا أحسن من قول الكوفيين أن الحرف بمعنى الحرف.

وهكذا كان التضمين من آثار الاتساع الإيجابية فى اللغة حيث يتضمن الفعل عن معنين فقوله تعالى : ﴿.. **يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ** ..﴾ (١) .

الفعل يشرب ضمن معنى يروى بها .

وهذا الاتساع يدل على مرونة اللغة ودقة أدائها ولاعجب فى ذلك فهى لغة القرآن الكريم .

والله أعلم

(١) سورة الإنسان من الآية (٦).

فهرس الآيات القرآنية

م	الآية	السورة	رقم الصفحة
١	{وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ..}	٨٢ يوسف	٨،٧،١١،٩، ٢٨،٢٢،٢٠، ٤١،٤٠،٣٦ ٤٢، ٤٣،٥٩
٢	{.. بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ..}	٣٣ سبأ	١٤، ١٦
٣	{.. اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ ..}	١٨ إبراهيم	١٨
٤	{هَذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ}	٣٥ المراسلات	٢٣
٥	{.. هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ ..}	١١٩ المائدة	٢٤
٦	{يَوْمَ هُم بَارِزُونَ ..}	١١٦ غافر	٢٤
٧	{.. وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ ..}	١٧٧ البقرة	٣٧، ٤٢، ٤٣
٨	{.. وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ..}	٧١ طه	٤٩، ٥٣، ٥٥
٩	{.. مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللهِ ..}	٥٢ آل عمران	٥٠
١٠	{وَقَدْ كَفَرُوا بِهِ مِن قَبْلُ ..}	٥٣ سبأ	٥١
١١	{.. أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ}	٣٩ البقرة	٥٣
١٢	{.. وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الأَمْرِ ..}	٤٣ الأنفال	٥٣
١٣	{وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ}	٢٢ المؤمنون	٥٦
١٤	{.. أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى}	١٠ طه	٥٦
١٥	{.. فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ..}	٢٥٣ البقرة	٥٦
١٦	{.. بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا}	٥ الكهف	٦٠
١٧	{عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ ..}	٦ الإنسان	٦١

فهرس الأبيات الشعرية

أول البيت	آخر	بحره	رقم الصفحة
لقد لمتنا	بنائم	الطويل	١٤، ١٦
رب ابن عم	الكسل	البسيط	٢٦
ترتع	إدبار	البسيط	٣٥، ٣٧
وما دهري	فأوجعا	الطويل	٣٦
ياسارق	الدار	الرجز	٤٥ ، ٦٠
بطل كأن	بتوءِم	الكامل	٥٤
تشب لمقرورين	المحلق	الطويل	٥٦

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١- إنباه الرواة على أنباء النحاة للقفطى .
٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان تحقيق د: رجب عثمان ط: مكتبة الخانجى.
٣- أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجانى – تعليق أحمد مصطفى المراغى.
٤- الأصول في النحو لابن السراج تحقيق د: عبد الحسين مؤسسة الرسالة ١٩٩٩م.
٥- الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري تحقيق: د: محيى الدين عبد الحميد المكتبة التجارية بمصر.
٦- البرهان في علوم القرآن للزركشي دار المعرفة بيروت.
٧- التبصرة والتذكرة للصيمرى تحقيق د/ فتحى أحمد على الدين – مكة المكرمة ١٤٠١هـ.
٨- التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري مطبعة: عيسى الباب الحلبي.
٩- الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى تحقيق/ فخر الدين قباوة.
١٠- الخصائص لابن جنى تحقيق/ محمد على النجار ط دار الهدى للطباعة والنشر – بيروت.
١١- الدرر اللوامع على جمع الهوامع للشنقيطى دار المعرفة بيروت – ١٩٧٣م.
١٢- الفوائد المشوق لابن قيم الجوزية .
١٣- الكامل فى اللغة والأدب للمبرد مطبعة مصطفى محمد.
١٤- الكتاب لسيبويه تحقيق: عبد السلام هارون دار الكتاب العربى للطباعة والنشر بالقاهرة ١٩٦٨م.
١٥- المسائل المنثورة تحقيق مصطفى الحيدرى.
١٦- المساعد على تسهيل الفوائد شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك تحقيق/ محمد كامل بركات دار المدنى ١٩٨٠م.
١٧- المقتصد فى شرح الإيضاح تحقيق د/ كاظم المرجان.
١٨- المقتضب للمبرد تحقيق/ محمد عبد الخالق عظيمه عالم الكتب – بيروت.
١٩- المقرب لابن عصفور تحقيق / أحمد عبدالستار الجوارى وعبدالله الجبور بغداد ١٩٧١م.
٢٠- أمالى ابن الشجرى تحقيق الأستاذ/ عبدالسلام هارون.
٢١- أمالى ابن الشجري تحقيق: د/ محمود الطناحى ط: أ ١٩٩٢م.

٢٢- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري تحقيق الشيخ / محمد محيى الدين عبد الحميد ط دار إحياء التراث العربى.
٢٣- حاشية الأمير على مغنى اللبيب لابن هشام.
٢٤- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي ط: بولاق ١٢٩٩هـ.
٢٥- سيبويه إمام النحاة للأستاذ على النجدي ناصف .
٢٦- شرح أبيات معنى اللبيب للبغدادي تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق دار المأمون للتراث دمشق ١٩٧٨م.
٢٧- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ود/ محمد بدوى المختون ط: أ.
٢٨- شرح الرضي على الكافية ط دار الكتب العلمية.
٢٩- شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق أد/ عبدالمنعم أحمد هريدى – دار المأمون للتراث.
٣٠- شرح الكافية للرضي دار الكتب العلمية بيروت.
٣١- شرح المفصل لابن يعيش دار الطباعة الأميرية بمصر.
٣٢- شرح بانت سعاد لابن هشام الأنصاري تحقيق: محمود حسن أبوناجى.
٣٣- شرح كتاب سيبويه للسيرافى تحقيق د/ رمضان عبدالتواب ، والدكتور/ محمد فهمى حجازى.
٣٤- شرح كتاب سيبويه للمازنى تحقيق الدكتور / مازن المبارك .
٣٥- لسان العرب لابن منظور دارصادر.
٣٦- معانى القرآن للأخفش تحقيق عبدالأمير محمد أمير – عالم الكتب.
٣٧- معانى القرآن للفراء تحقيق محمد على النجار الدار المصرية للتأليف والترجمة.
٣٨- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ط: دار الفكر.
٣٩- مقاييس اللغة لابن الفارس .
٤٠- همع الهوا مع شرح جمع الجوامع للسيوطي دار المعرفة بيروت لبنان.

ثانياً : الحوليات والمجلات العلمية:

١ – ظاهرة التوسع فى المعنى للدكتور/ بلقاسم بن أحمد – العدد ١٠٥ لعام ٢٠٠٧ مجلة التراث العربي .
٢- مصطلح الاتساع والمفاهيم المرتبطة به فى النحو العربي للدكتور / كيس فرستيغ – مستشرق ألمانى .